

# **العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم**

تأليف

**صلاح الدين صلاح بن الحسين بن يحيى بن على الأنفش الصنعاني**

المتوفي سنة ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م

تحقيق ودراسة الدكتور

**صالح بن سليمان العمير**

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية

بكلية الآداب - جامعة الملك سعود بالرياض

## مقدمة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات والصلاة والسلام على الهادي البشير أفصح من نطق بالضاد، معجزته القرآن بما فيه من فصاحة وبيان، وسمو بالنفس البشرية عن الرذائل والهوان. أما بعد :

فإن موضوع هذا المصنّف من أهم الموضوعات التي تشرّب لها أعناق الدارسين، وترغب في الازدياد منها، فأحكام الظرف والجار والمجرور ومعرفة المتعلق ونوعه وموضعه كل ذلك محل خلاف وجدل، ولا يحسن معرفته إلا من أدام النظر في ما كتب حوله، وتأمل في ذلك، وقد جرى الخلاف فيه في عدد من آيات الذكر الحكيم والحديث الشريف وكلام العرب، وتصدى لذلك الفحول في كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه. وتناثرت مسائله في كتب النحو، واستأثرت من ابن هشام بالباب الثالث من المغني، وبالباب الثاني من مقدمة الإعراب؛ ومن السيوطي بمبحث مستقل في الأشباه والنظائر.

وقد أدلى مؤلف هذا الكتاب بدلوه، وجمع مباحثه من عدة أماكن فجاء بالنافع المفيد، وقرب البعيد، فعل ذلك في وقت كسدت فيه سوق العلم، وقل العلماء، وأوصدت أبواب التأليف إلا ما ندر. لذا فإن من أهمية هذا الكتاب كونه ألف في زمن متأخر، فمن خلال هذا المؤلف وأمثاله نتعرف على حال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين من الناحية العلمية وحركة التأليف قوة وضعفا، كثرة وقلة.

والمطلع على نشاط علماء تلك الحقبة يدرك أن هذه الفترة من تاريخ المسلمين حقبة لا يستهان بها، فأهل تلك الحقبة حرصوا على طلب العلم ونشره، ووصل حاضره

بباضيتهم ، ولا يعيب تلك الفترة إلا جهل العامة ، وتردي أسلوب المتعلمين لأسباب متنوعة معروفة ، ولكن طلاب العلم لم يقصروا في أداء واجبهم ، تشهد بذلك آثارهم . فجزاهم الله لقاء ما قدموا للأمة خير الجزاء . إنه ولي ذلك والقادر عليه .

صالح بن سليمان العمير

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية

بكلية الآداب - جامعة الملك سعود

## التعريف بالمؤلف

اسمه ونسبه : صلاح بن حسين بن يحيى بن علي الصنعاني ، الشامي<sup>(١)</sup> ، الملقب بالأخفش . قيل : إن السادة المعروفين ببيت الأخفش في صنعاء ينسبون للعلامة محمد الملقب بالأخفش لتبحره في علوم العربية ، وهو ابن الحسن بن محمد من سلالة الإمام الهادي يحيى بن الحسين الحسيني<sup>(٢)</sup> .

### مولده وموفاه :

لم تشر المصادر التي ترجمت له إلى تاريخ ولادته وليس هناك ما يشير إلى تاريخ تقريبي لولادته .

أما وفاته فكانت يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة ١١٤٢هـ/<sup>(٣)</sup> ١٧٣٠م ، وذكر الزركلي أن وفاته كانت سنة ١٢٤٢هـ - ١٨٢٧م<sup>(٤)</sup> . وهذا وهم منه<sup>(٥)</sup>

وقد شيع جنازته خلق كثير، فحدث زحام على جنازته، وغلقت الأسواق<sup>(٦)</sup> .

### ثقافته ومؤلفاته :

طلب العلم على مشايخ عصره من علماء صنعاء، منهم العبالي المشهور، والقاضي محمد إبراهيم السحولي، والقاضي علي بن يحيى البرطي وغيرهم<sup>(٧)</sup> . وبرع في علوم

(١) لقب أحد أجداده بالشامي ، لانتقاله من بدران إلى بلاد خولان العالية . انظر نيل الحسينين ٩٢ .

(٢) نبيل الحسينين ٩٢ ، وانظر الأعلام ٢٠٧/٣ .

(٣) انظر هدية العارفين ٤٢٧/١ ، وايضاح المكنون ٤٧٦/٢ ، والبدر الطالع ٢٩٧/١ ، ومعجم المؤلفين ٢١/٥ ، ونيل الحسينين ٩٢ .

(٤) الأعلام ٢٠٧/٣ .

(٥) فشيخه الخولي توفي سنة ١١٠٩هـ ، وشيخه البلطي توفي سنة ١١١٩هـ ، ثم إن مؤلفه هذا فرغ من تأليفه سنة ١١٣٥هـ .

(٦) البدر الطالع ٢٩٧/١ .

(٧) المرجع السابق ٢٩٦/١ .

العربية، نحوها وصرفها ومعانيها وبيانها، والأصول<sup>(١)</sup>، وكان على مذهب الجايردية من الزيدية، ثم تحول إلى مذهب الصالحية<sup>(٢)</sup>. تولى إمامة الناس في الجامع الكبير بصنعاء<sup>(٣)</sup>. وأقبل عليه الطلاب، فاستفاد منه خلق كثير وله من المؤلفات :

١ - رسالة في الصحابة سلك فيها مسلك التنزيه لهم، وقد أثارت هذه الرسالة حقد بعض معاصريه فحاول هدم ما بناه الأخفش<sup>(٤)</sup>.

٢ - عجالة الجواب في شأن معاوية بن أبي سفيان.

٣ - هداية المسترشدين إلى علوم المجتهدين.

٤ - نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف.

٥ - العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم<sup>(٥)</sup>. وهو موضوع هذا البحث.

وغلط الأستاذ رضا كحالة فنسب له : إرسال الذؤابة بين جنبي مسألة الصحابة<sup>(٦)</sup>، والحق أن هذه رسالة ألفها عبدالله بن علي الوزير في الاعتراض على رسالة الأخفش في تنزيه الصحابة<sup>(٧)</sup>. وقد كثر الحاقدون عليه لما تمتع به من علم وزهد وسمعة حسنة، وتنزيه للصحابة عن السب والانتقاص<sup>(٨)</sup>.

### مكانته وأخلاقه وصفاته :

بلغ منزلة عالية في بلاده، فكان له شهرة عظيمة في صنعاء وما جاورها، وضرب به المثل في الزهد<sup>(٩)</sup>، وكان لا يأكل إلا من عمل يده، كان يعمل القلائس وبييعها،

(١) المرجع السابق.

(٢) هدية العارفين ١/٤٢٧، ومعجم المؤلفين ٥/٢١.

(٣) البدر الطالع ١/٢٩٦، وهدية العارفين ١/٤٢٧.

(٤) البدر الطالع ١/٢٩٧.

(٥) انظر البدر الطالع ١/٢٩٧، ودية العارفين ١/٤٢٧، والأعلام ٣/٢٠٧، ومعجم المؤلفين ٥/٢١.

(٦) معجم المؤلفين ٥/٢١.

(٧) انظر البدر الطالع ١/٢٩٧.

(٨) المصدر السابق ١/٢٩٦/٢٩٧.

(٩) البدر الطالع ١/٢٩٦، وانظر نيل الحسينين ٩٢، والأعلام ٣/٢٠٧.

ويأكل من ثمنها، ولا يقبل من أحد شيئا، وكان يؤم الناس بمسجد داود بصنعاء، ثم أم الناس بالجامع الكبير فيها. ثم عاد لإمامة الناس بمسجد داود لأسباب<sup>(١)</sup>. وكان له مواقف جيدة في انكار المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، وكان مقبول القول مهيب الجانب وكان ينفر ممن يعظمه أو يطريه<sup>(٢)</sup>. حريصا على الاعتدال، مدافعا عن الصحابة الأخيار، داعيا إلى تنزيههم وعدم التعرض لهم، وقد لاقى في سبيل ذلك أذى من بعض معاصريه<sup>(٣)</sup>.

وكان يرد على من قال إن علم المنطق من جملة علوم الاجتهاد، وله نظم جيد، من ذلك منظومته الطويلة التي ذكر فيها علوم الاجتهاد، ومطلعها :

بتحميدك اللهم في البدء أنطق وإن لم يقم مني بحمدك منطق<sup>(٤)</sup>

### القيمة العلمية لهذا العمل :

تناول المؤلف في كتابه أمرين مهمين، أولهما أحكام الظرف والجار والمجرور، وقد حاول أن يلم بهذا الموضوع، وأن يستقصي هذه الأحكام ويجمع ما تفرق منها في عمله هذا، وقد حالفه التوفيق في هذه الناحية، لكنه مال إلى الإيجاز وعدم البسط، مما احتاج معه عمله إلى تفسير وتذليل، كذلك كان أسلوبه في التأليف غير موفق، ومرد ذلك للعصر الذي ألف فيه الكتاب، فكان يعتمد السجع، ويخضع له التأليف في النحو، وكأنه يخطب في جمع أو يعظ جماعة.

وثاني هذين الأمرين حديثه عن أحكام الظروف وحدها، من حيث التعريف وعدمه، ولزوم الإضافة وعدمه، وتناوله الغايات منها.

وفي رأبي أنه لو اقتصر على الشق الأول، وراعى فيه حسن العبارة، وحرص على بسطه لكان عمله أكثر جدوى ونفعاً؛ وذلك لأن ما يتعلق بالظروف من هذه الناحية عاجلته كتب النحو في مباحث كثيرة، في مباحث المفعول فيه، وفي مباحث الإضافة، ولم يأت بجديد في هذا.

(١) البدر الطالع/١/ ٢٩٦، وانظر نيل الحسينين ٩٢،

(٢) البدر الطالع ١/ ٢٩٦.

(٤) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٩٧.

وإلى جانب أهمية موضوع أحكام الظرف والجار والمجرور فإن هذا العمل وأمثاله يعد وثيقة تاريخية لمعرفة أسلوب التأليف في ذلك العصر المتأخر من عصور أمة الإسلام، نتعرف من خلالها على العصر وأهله، وتدلنا على أن أسلوب التأليف لم ينقطع، وأنه واكب التعليم في المساجد والكتاتيب، وأن المعلم غالباً ما يترك آثاراً تخلد ذكره، وهذه الآثار غالباً ما تكون جمعا أو تعليقات أو حواشي على بعض الكتب المؤلفة في عصر المؤلف، والعصور القريبة منه.

ومهما يكن من أمر فإن هذا المؤلف - على ما فيه من علل - يفتقر إليه دارس النحو والمشتغل بعلوم القرآن، لما فيه من حصر لأحكام الظرف والجار والمجرور، تلك الأحكام التي يحتاج للغوص على أسرارها المتخصصون.

ثم إنه سجل أمين لما كان عليه علم النحو وغيره من العلوم في فترة تكاد تكون مجهولة المعالم من حياة أمتنا.

وقد نال هذا الكتاب عناية فائقة من العلماء، فشرحه كل من الكوكباني (١١٣٥هـ - ١٢٠٧هـ)، وأحمد بن القاسم بن أحمد الشمط، وشارح مجهول. كما نظمه عالم لم يستدل على اسمه.

### خطته وأسلوبه في المعالجة :

ابتدأ المؤلف بالعنوان، وهو عنوان طويل، وثنى بمقدمة مبنية على السجع أشاد فيها بمؤلفه، وبين فيها أنه انتقاه من عدة مصادر، كما أوضح أنه أوجزه إيجازاً من غير تقصير. وهذا الإيجاز ألباني إلى تعليقات كثيرة اقتضت مني وقتاً طويلاً في البحث والتنقيب، أرجو أن أكون قد وفقت في البيان والتوضيح. ثم انتقل المؤلف إلى الحديث عن الظرف والجار والمجرور مبتدئاً بتعريف الظرف. وبين أن بحثه منحصر في مقصدين، وتحت كل مقصد فصول.

وكان مهتماً بذكر الإبراد، والخلاف، وله اختيارات، وقد يشير إلى لغة الحجاز وتقيم. وشواهد من القرآن، ويلى ذلك الشعر من غير نسبة، والغالب أنه يجتزئ من البيت بموضع الشاهد. وقد يستبدل المثال المشهور بآخر لتحقيق السجعة ونحوها.

كقوله : رجل في الصلاة فله صلة . بدل قول النحاة : رجل في الدار فله درهم .  
ويستخدم للعلم أكثر من لقب ، كالرضى ونجم الأئمة ، ومثله السعد والعلامة الثاني .  
وليس دقيقا في نقل النصوص فكثيرا ما يقول : قال فلان ، ولا يورد عبارته كما هي .

### مصادره :

لم يصرح بكل من استفاد منه في القسم الأول من المخطوطة ، وقد نقل من الكافية  
وشرحها للرضى ، وأشار إلى ابن هشام وغيره ، ولكن الدارس لا يستطيع تحديد  
مصدر واحد أو عدة مصادر معينة اعتمد عليها المؤلف ، إلا أن أكثر إحالاته كانت  
على الرضى . والسعد التفتزاني .

أما القسم الخاص بالظرف من حيث التصرف وعدمه والصرف وعدمه وما إلى ذلك  
فقد اعتمد فيه على شرح الكافية للرضى ، والتسهيل أو أحد شروحه . ولم يصرح  
بالتسهيل ، ولا بشرح من شروحه ، ولكن بعض عبارات مأخوذة من ابن مالك . لذا  
أحلت على التسهيل والمساعد في ذلك كثيرا .

### النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدت في إخراج هذا الكتاب على نسختين خطيتين هما :

النسخة (س) نسخة خطية موجودة في جامعة الملك سعود بالرياض ، رقم الحفظ  
١-٢٢٠- م ضمن مجموع ، تقع في ست ورقات من ١٣٩ - ١٤٤ ، وتتراوح الأسطر  
في الصفحة بين ٢٦ و ٣٣ سطرا ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر اثنتا عشرة كلمة .  
ومقاسها ٢٤ × ١٧ سم .

كتبت بخط معتاد واضح ، التزم الناسخ فيها نظام التعقيب ، تتخللها قصاصات  
من الورق تحمل بعض التعليقات ، وعليها تعليقات ، وبهامشها حواش ونقول .  
وعليها تملك باسم كاتبها : علي بن محمد الشامي . وكان فراغه من كتابتها يوم الجمعة  
التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٨ هـ .

والنسخة (ص) ، وهي نسخة خطية محفوظة في جامع صنعاء تحت رقم ٧٥ ضمن  
مجموع ، عدد أوراقها اثنتا عشرة ورقة من ٧٥ - ٨٦ ، تتراوح الأسطر في الصفحة بين



١٦ و ٢١ سطرا. ومتوسط عدد الكلمات في السطر تسع كلمات، ومقاس الصفحة ٢٤ × ١٨ سم. وكتبت العناوانات بالحمرة، وعليها تعليقات قليلة، وبهامشها حواش.

كتبت بخط النسخ المعتاد من نسخة نقلت من الأم المقروءة على المصنف. وبآخرها مقابلة على الأم سنة ١٣٥٧هـ.

ولم أأخذ واحدة منها أصلا، لعدم تميز واحدة منها على الأخرى، ولأنهما انحدرتا من أصل واحد، وعليهما تعليقات وحواش موحدة تقريبا فهما فرعان لأصل واحد. وفيهما معا أخطاء في الرسم، وإهمال نقط بعض الحروف.

### عملي في التحقيق :

حاولت أن أخرج النص كما أراده له مؤلفه متبعا الوسائل المَعِينَة على ذلك، وقد استخدمت علامات الترقيم المستخدمة في التحقيق. وخرجت الآيات القرآنية، وأتممت الشواهد الشعرية ونسبتها، ثم قمت بتخريجها، وحرصت على تخريج نصوص الكتاب ونقوله، وعرفت بالأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة تعريفا موجزا جدا؛ لئلا أضخم حجم هذا العمل. وعلقت على ما احتاج إلى تعليق، ثم ختمت هذا العمل بقائمة المصادر والمراجع. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه مآب . .

حمدا للرافع لذي الدراية العلّام، وشكرا للناصب للهداية الأعلام، والصلاة والسلام على المعرب عن الصواب<sup>(١)</sup> في الكلم والأفعال، وعلى نحاة نهجه من الأصحاب والآل. وبعد :

فهذا عقد لا يعرف نظيره في مؤلّف، وسمط لا يوقف على مثل نضاره<sup>(٢)</sup> في خزانة من ألف، يشتمل<sup>(٣)</sup> من أحكام الجار والمجرور والظرف على ما ينزل منزلة السواد من الطرف. إن شان فرائده وناظمها القصر والقصور فقد زانها التقاطها من درر بحور<sup>(٤)</sup> فهي قصيرة في التحقيق، طويلة وكثيرة وإن تراءت قليلة، أعيدها بتائم توام الكلم من عين الحاسد، وأجيرها برواجم النجوم من لسان ذي الدين الفاسد. والمقصود بها ضبط ما شرد، ومن الله التوفيق والمدد.

### الظرف :

هو الاسم المذكور لإفادة وقوع حدث فيه. ولم أقل كالكافية :<sup>(٥)</sup> ما فُعل فيه فعل مذكور، للسلامة من<sup>(٦)</sup> الإيراد، والاستراحة من الدفع بالقيّد المراد. ولا منصوبا بتقدير في. لنحو ما اعتبره صاحبها<sup>(٧)</sup> في حد المعرب<sup>(٨)</sup>، لاجريا على اصطلاحه

(١) في س : النواصب.

(٢) في س : فهلى. وكتابة الألف على هذه الصورة تكاد تكون مطردة في هذه النسخة.

(٣) في س : نظائره.

(٤) في س : شمل.

(٥) في س : وبحور.

(٦) يعنى كافية ابن الحاجب. انظر ص ١٠٠ منها.

(٧) في س : عن.

(٨) هو ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدوني ثم (٥٧٠ - ٦٤٦هـ) ألف في النحو والصرف والفقه. انظر وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ - ٢٥٠، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥ - ٢٣٥.

(٩) فحدده عنده : المراكب الذي لم يشبه مبني الأصل. الكافية ص ٦٠. وانظر الإيراد على ابن الحاجب في شرح الكافية للرضي ١٨٢/١ - ١٨٤، والفوائد الضبائية للجامي ٣٦٨/١ - ٣٦٩.

المستغرب<sup>(١)</sup>. وكثيرا ما يطلق على المجرور مع ما يحجره من الحروف<sup>(٢)</sup>. قال الرضى<sup>(٣)</sup> :  
لأن كثيرا من المجرورات ظروف<sup>(٤)</sup>. وعلى ما يشملهما<sup>(٥)</sup>، وهو معروف<sup>(٦)</sup>. فحيث  
اقتربنا أريد بكلّ معناه. وإن أفرد الظرف شمل شريكه وأخاه، وأما الاكتفاء [عنه<sup>(٧)</sup>]  
بذكر أخيه فلا يستغني الظرف عن النظر فيه. وقد قضى بذلك ظاهر من قال<sup>(٨)</sup> في  
تشبيههما بالقول النفيس، وقال : هما كما قال في الفقير والمسكين ابن إدريس<sup>(٩)</sup>. وما  
أمله بإملائه في مجالس التدريس : إن افترقا اجتماعا<sup>(١٠)</sup>، وإن اجتمعا افترقا، قلت :  
ما أبدع اجتماع الافتراق، وافتراق الاجتماع معا.

ثم البحث هنا عن معظم حكمه العام، وحكم أخيه المشارك له في الأحكام، وما  
لكل من الأقسام، فأنحصر في مقصدين :

المقصد الأول في الحكم العام. وفيه فصول :

الأول : لما كان لإفادة وقوع عامله فيه، والجار للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما

- (١) لعله يشير بذلك إلى اعتراض الرضى (١٦/١) على ابنم الحاجب في حدوده.
- (٢) انظر الأصول ٦٣/١، والكشاف ٤٧/١، والمساعد ٣٣٦/١، وشرح الفريد للعصام ١٧٧.
- (٣) ذكر الرضى ٩٢/١ أن الجار جار مجرى الظرف فهو ظرف اصطلاحا، وانظر حاشية السيد الجرجاني على  
الكشاف ٤٨/١، وشرح الفريد ١٧٩.
- والرضى هورضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ).  
انظر بغية الوعاة ٥٦٧/١ - ٥٦٨ وكشف الظنون ١/١٣٧٠هـ.
- (٤) وفي المساعد ٢٣٦/١ - ٢٣٧ « إذ كل حكم ثبت للظرف ثبت للجار والمجرور. انظر حاشية الدسوقي على شرح  
السعد ٥٥/١.
- (٥) في ص : شملهما.
- (٦) في الحاشية : كقولهم : يجوز تقديم الظرف على عامله الضعيف ، لأن الظرف تكتفيه رائحة الفعل ، وقولهم :  
الحمد مبتدأ خبره الظرف ، أي : الله .
- (٧) زيادة من ص .
- (٨) في الحاشية هو الشيخ عبدالرؤف الحشاني شيخ بن علان المكي .
- (٩) هو الإمام الشافعي رحمه الله .
- (١٠) في ص : إن اجتمعنا افترقا، وإن افترقا اجتمعنا، انظر المقولة في حاشية الدسوقي على شرح السعد ٥٥/١.
- (١١) الضمير المستتر في كان يعود إلى الظرف .

يليه<sup>(١)</sup> لم يكن لهما - غالبا - بد من متعلق : مصدر<sup>(٢)</sup> أو ما هو منه<sup>(٣)</sup> مشتق . أو ما يتضمن معناه<sup>(٤)</sup> المحقق . وفي تعلقه<sup>(٥)</sup> بالناقص والجامد ومعنى النفي<sup>(٦)</sup> بحث : الأظهر [أنه<sup>(٧)</sup>] يتعلق<sup>(٨)</sup> .

وقولنا : « غالبا » للاحتراز عن الزائد<sup>(٩)</sup>، ولعل ، ولولا<sup>(١٠)</sup> قيل : وكذا الكاف<sup>(١١)</sup>، وحاشا وخلا وعدا<sup>(١٢)</sup> .

والمختار في رب أنها كذلك . وفاقا لابن هشام<sup>(١٣)</sup> ، وخلافا للجمهور<sup>(١٤)</sup> .

(١) انظر الكافية ٢١٥ .

(٢) قال ابن مالك في عامل الظرف :

فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان ، وإلا فأنوه مقدارا

والواقع فيه الحدث ، ويعمل فيه كذلك الفعل والوصف . قال ابن مالك أيضا

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

(٣) أي من المصدر . وجرى في هذا على مذهب البصريين في أن أصل المشتقات المصدر .

(٤) في الحاشية : كالظرف والتمني والترجي والتنبيه ، والإشارة والتشبيه .

(٥) أفراد الضمير هنا وفي ما بعده ، مع أن الحكم للظرف والجار والمجرور .

(٦) وكذلك النداء .

(٧) زيادة يتم بها السياق . (٨) في ص : معلق . وانظر الخلاف في المغني ٥٧٠ - ٥٧٢ .

(٩) فحرف الجر الزائد كالباء ومن والكاف الزائدات ونحوها ترد للتأكيد لا للربط ، ومعنى التعلق الارتباط المعنوي ،

والزائد لم يدخل على المجرور للربط . انظر المغني ٥٧٥ .

(١٠) لعل حرف جر شبهه بالزائد في لغة عقيل ، ولولا حرف جر شبهه بالزائد في نحو لولاي عند الخليل ويونس

وسيبويه - الكتاب ٣٧٣/٢ - ٣٧٤ - فهذه ونحوها لا ترد للربط . لذا يعرب ما بعدها مبتدأ مرفوع المحل . وفي

الكلام أخبار لها .

(١١) أي كاف التشبيه الجارة على ما ذهب إليه الأخفش وابن عصفور من أنها لا تدل على الاستقرار . انظر شرح جمل

الزجاجي ٤٨٢/١ - ٤٨٣ ، والمغني ٥٧٧ .

(١٢) إذا استخدمت هذه الثلاثة حروف جر .

(١٣) جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (٧٠٨ - ٧٦١هـ) له مؤلفات جليلة

القدر في النحو أشهرها مغني البيب عن كتب الأعراب . انظر البغية ٦٨/٢ - ٧٠ ، وشذرات الذهب

١٩١/٦ - ١٩٢ .

(١٤) نقله ابن هشام عن الرماني وابن طاهر في المغني ٥٧٧ ، واختاره ، ونقله الرضى في شرح الكافية ٣٣١/٢ ، عن

أبي عمرو . وانظر الخلاف في شرح الكافية للرضي ٣٣١/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٣٠/١ . وانظر القول بأن لها

متعلقا يغلب حذفه في كافية ابن الحاجب ٢١٧ ، والفوائد الضيائية ٣٢٧/٢ ، ومنهاج الطالب ٨٠٥ - ٨٠٦ .

ثم المتعلق إما عام فَمُسْتَقَرٌّ<sup>(١)</sup>، لاستقرار المضير أو معنى<sup>(٢)</sup> الفعل فيه<sup>(٣)</sup>، أو كون متعلقه استقر<sup>(٤)</sup>.

[و<sup>(٥)</sup>] يجب على الأصح في متعلقه أن لا يظهر، وموضعه الصلة، والصفة، والحال، والخبر<sup>(٦)</sup>.

وعن أبي الفتح<sup>(٧)</sup> جواز إظهاره<sup>(٨)</sup> تمسكا بـ (مُسْتَقَرًّا<sup>(٩)</sup> عِنْدَهُ<sup>(١٠)</sup>) - وردّ بأنه خاص، أي : غير متحرك<sup>(١١)</sup>، وليس بمستقر<sup>(١٢)</sup>.

وعن أبي البقاء<sup>(١٣)</sup> : إن حذف حذف أولا ونقل ضميره لم يجز، وإن ذكر أولا لم يمتنع<sup>(١٤)</sup>. قيل : وهو غريب<sup>(١٥)</sup>. قلت : أما من القياس فقريب<sup>(١٦)</sup>.

(١) بفتح القاف، اسم مفعول، والأصل : مُسْتَقَرٌّ فيه ثم حذف «فيه» توسعا. انظر شرح الوافي للدمايني ق ١/٤٧.

(٢) في س : معنا.

(٣) انظر حاشية السيد الجرجاني على الكشف ٢٨/١، والأشياء والنظائر ٢٣٣/١ - ٢٣٤، وشرح الفريد ١٧٧.

(٤) أي كونهم يقدرّون المتعلق بـ (استقر).

(٥) زيادة تطلبها السابق.

(٦) انظر شرح الكافية ٩٣/١.

(٧) عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) خلف أستاذه أبا علي الفارسي في مدرسته بعد وفاته، له تراث في النحو والصرف واللغة والقراءات الشاذة. انظر انباه الرواة ٣٣٥/٢ - ٣٤٢، ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ - ٢٤٤٨.

(٨) ونسب الجواز لابن عطية أيضا. انظر شرح المفصل ٩٠/١، وشرح الكافية ٩٣/١، والبحر ٧٧/٧، والمعنى ٥٨١.

(٩) في س : بمستقر.

(١٠) من الآية ٤٠ النمل.

(١١) أي ثابت غير متقلقل، فهو كون خاص، وليس المراد مطلق الوجود والحصول. انظر التبيان في اعراب القرآن للمكبري ١٠٠٩/٢، والبحر ٧٧/٧، والمعنى ٥٨١.

(١٢) بريد، وليس متعلقا بـ (مستقر) التي هي كون عام.

(١٣) من يعيش : يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي موفق الدين أبو البقاء (٥٥٣ - ٦٤٣هـ) ٠ انظر بغية الوعاة ٣٥١/٢ - ٣٥٢، وشذرات الذهب ٢٢٨/٥.

(١٤) انظر شرح المفصل ٩٠/١.

(١٥) القائل ابن هشام في المعنى ٥٨٢، وعلل الدسوقي في حاشيته ٩٧/٢ وجه الغرابة بأنه لم يوافق عليه أحد.

(١٦) في الحاشية : كسائر العوامل.

وإما خاص فلغو<sup>(١)</sup>، قال نجم الأئمة<sup>(٢)</sup> : يجب في متعلقة أن يذكر<sup>(٣)</sup>. ويشكل هذا الإطلاق بوجوب الحذف في مواضع الاتفاق<sup>(٤)</sup>، منها. نحو : بالرفاء والبنين<sup>(٥)</sup>، ونحو : حينئذ [و]<sup>(٦)</sup> الآن.

ومنها : المضممر عامله المفسر<sup>(٧)</sup>.

ومنها : القسم بغير الباء، نحو : والله وتالله ولله لا يؤخر الأجل.

ومنها : الرفع للفاعل، نحو : [أ<sup>(٨)</sup>] في الدار زيد. إلا أن يراد<sup>(٩)</sup> بالمذكور ما هو ملاحظ ومراد كما هو في صور الإيراد، إذ لولا ملاحظته فيها لما أفاد، بخلاف معنى

---

(١) المراد باللفغو ما كان فضلة من الظروف. انظر الأشباه والنظائر ٢٤٣/١. ويظهر أنه ما كان متعلقه كونا خاصا، للغو الظرف عن تحمله المضممر. انظر شرح الوافي للدمامي ٤٨/أ. وشرح الفريد ١٧٧-١٧٨، وحاشية الدسوقي ٩٣/١.

(٢) هورضى الدين الاسترأبادي. انظر شرح الكافية ٩٣/١.

(٣) رد أبو حيان على الزمخشري تقديره حذف متعلق الجار والمجرور في قوله تعالى :

﴿فطلقوهن لعدتهن﴾

الطلاق بأن هذا وهم منه، فهو يرى أنه لا يحذف تبعا لجماعة انظر الكشف ١١٧/٤، والبحر المحيط ٢٨١/٤، والنهر الماد ٢٨٠/٤، والدر اللقيط ٢٨١/٤ والمغني ٥٨٥.

(٤) هي ثمانية يجب حذف العامل فيها. انظر المغني ٥٨٥، والأشباه والنظائر ٢٣٢/١.

(٥) يقال ذلك للمعرس، والرفاء - بالمد وقد يترك همزة - الالتحام والاتفاق من رفيت الثوب، ويجوز أن يكون من رفوته إذا يكتته، وهو من ما أثر عن الجاهلية وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك. ومثله قول الأعرابي : باليمن والبركة. وتقدير المتعلق : أعرست أو نكحت أو اصطحتها. انظر غريب الحديث للهروي ٧٦/١، وسنن ابن ماجه ٣٥١/١، والفائق في غريب الحديث ٧/٢، وفصل المقال ٨٢-٨٣، وجمع الأمثال ١٧٥/١-١٧٦.

(٦) زيادة، والموجود في كتب النجوم : (حينئذ الآن). يقال هذا : لمن ذكر أمرا قد تقدم عهده. والتقدير. كان ذلك حينئذ واسمع الآن. انظر شرح الكافية للرضي ١/١/١، والمغني ٥٨٢، وأوضح المسالك ٣٢٣/١.

(٧) وذلك في باب الاشتغال نحو : أيوم الجمعة صحت فيه؟. انظر شرح الكافية ١٩١/١، والمغني ٥٨٢. وهذا يدل على المغني - وهو ما كان متعلقه كونا خاصا - يجب حذف عامله أحيانا، ويجوز ذكره أحيانا. ولا صحة لقول من قال : إن عامله يجب أن يذكر. انظر شرح الوافي للدمامي ٤٧/ب.

(٨) زيادة عن ص.

(٩) في ص : يزاد.

العام، فقد تحول إلى الظرف<sup>(١)</sup>، ومن ثمة لم يعد البعض<sup>(٢)</sup> من مواضع وجوب الحذف، ولهذا سماه بعضهم مغنيا<sup>(٣)</sup> عن الخبر.

ثم الحق أن الخاص في المواضع الأربعة<sup>(٤)</sup> يحذف للدليل، وذلك في كلامهم ليس بالقليل.

من ذلك قولهم من لك، أو من لي بكذا<sup>(٥)</sup>؟ أى من يضمن؟. وعليه قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: (الْحَرُّ بِالْحَرِّ<sup>(٧)</sup>) أى مقتول<sup>(٨)</sup>. ك (الْنَفْسَ بِالنَّفْسِ<sup>(٩)</sup>) إلى آخرها<sup>(١٠)</sup> أى مقتولة، ومفقوة<sup>(١١)</sup>، ومجدوع. ومصلومة<sup>(١٢)</sup>، ومقلوعة<sup>(١٣)</sup>

فإن قدر قتله بقتله<sup>(١٤)</sup> وقتلها بقتلها<sup>(١٥)</sup>، ونحوها، بالمقدر كائن، أو يكون<sup>(١٦)</sup>.

---

(١) لنيابة الظرف عن العامل المذكور، وانتقال الضمير الذي كان مستترا في العامل إلى الطرف. انظر شرح المفصل ٩٠/١، وشرح الكافية ٩٣/١، والأشباه والنظائر ٣٣٢/١.

(٢) دخول أل على «بعض» غير مستحسن.

(٣) انظر الأصول ٦٣/١.

(٤) وهي الحال، والصلة، والصفة، والخبر.

(٥) في ص: من لي أو من لك بكذا.

(٦) ليس في: ص.

(٧) من الآية ١٧٨ البقرة.

(٨) فهو متعلق بالكون الخاص.

(٩) من الآية ٤٥ المائدة.

(١٠) يريد إلى آخر ما ذكر في الآية

﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ الآية.

(١١) في س: أو مقلوعة، وفي ص مقلوعة أيضا. والأولى ما أثبت.

(١٢) في ص وس: مصلومب.

(١٣) زيادة يتم بها تقدير عوامل ما ذكر في الآية.

(١٤) أي قتل الحر يقتل الحر.

(١٥) أي قتل النفس يقتل النفس. ويكون على تقدير مضافين أو أكثر. وهو ضعيف. انظر المغنى ٥٨٦.

(١٦) أي فالمتعلق كون عام.

ومنه : ﴿ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾<sup>(١)</sup>

أي مستقبلات ، قيل : ومنه :

﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup>.

أي يذكر. حذراً من جمع<sup>(٣)</sup> الحقيقة والمجاز<sup>(٤)</sup>، أو<sup>(٥)</sup> الإبدال في المنقطع<sup>(٦)</sup>، الممتنع في الحجاز<sup>(٧)</sup>.

قلت : لا يخفى البعد عن الصواب فيما ارتكب المجيب والمجاب<sup>(٨)</sup>. وارتكاب ذلك المحذور أهون من هذا الارتكاب.

وقد مشى على الانقطاع في كشافه<sup>(٩)</sup> إمام الإعراب<sup>(١٠)</sup>. وقال بالجمع جمع من الأجلة، دون حذف ما ليس عليه واحد من الأدلة<sup>(١١)</sup>.

---

(١) من الآية ١ : الطلاق.

(٢) من الآية : ٦٥ النمل.

(٣) في س : جميع.

(٤) أي يلزم من علق (في السموات) بالاستقرار الجمع بين الحقيقة والمجاز. انظر البحر المحيط ٩١/٧، والمغني ٥٨٦.

(٥) في س : والإبدال.

(٦) يشير إلى تخريج الزخشي للآية في الكشف ١٥٤/٣، الذي عده من قبيل الاستثناء المنقطع، فيعرب لفظ الجلالة بدلاً من مَنْ.

(٧) لأن أهل الحجاز يوجبون نصب الاستثناء المنقطع ولا يميزون إتباعه. انظر شرح الكافية الشافية ٧٠٢/٢، والبحر المحيط ٩٧/٧، وأوضح المسالك ٣٣٧/١، وشرح ابن عقيل ٥٠٧/١.

(٨) أي إبدال الغيب من الموصول (مَنْ) بدل اشتغال، ويكون الاستثناء مفرغاً. انظر البحر المحيط ٩١/٧، والمغني ٥٨٧.

(٩) في الحاشية : المجيب هو ابن هشام القائل يكون الموصول مفعولاً. والمجاب القائل بتقدير «يذكر» ويتضح من المغني أن المجاب هو ابن مالك وما في المغني موجود في البحر ٩١/٧.

(١٠) ١٥٤/٣.

(١١) يعني به : الزخشي محمود بن عمر الخوارزمي (٤٦٧ - ٥٣٨هـ). انظر الأنساب للسمعاني ٢٩٧/٦ - ٢٩٨، وإنباه الرواة ٢٦٥/٣ - ٢٧٢.

(١٢) كأنه يميل إلى أنه متعلق بالاستقرار، أي يكون عام، لا يُذكر. ويرتب على ذلك القول بالجمع بين الحقيقة والمجاز، كما نقل ابن مالك. انظر المغني ٥٨٦.



وههنا دُررُ فرائد، وغرر فوائد :

الأولى : قال بعض الفضلاء<sup>(١)</sup> : إنما نقدر العام إذا انتفت قرينة الخصوص<sup>(٢)</sup> وإلا قدر الخاص ؛ لأنه أفيد . نحو: زيد على الفرس ، وعمرو من العلماء ، أي راكب ، ومعدود ، وإن أمكن [تقدير العام<sup>(٣)</sup>] لتوجيه<sup>(٤)</sup> الإعراب ، واقتصارهم على العام للأطراد .

الثانية : قال ابن هشام إذا قدر الخاص لم ينتقل إلى الظرف الضمير<sup>(٥)</sup> فلا يكون له محل ولا عمل بالاتفاق ، وفي العام خلاف سيأتي . قيل : فلا يسمى مستقرا<sup>(٦)</sup> كالرافع للظاهر .

قلت : بناء على تعليل التسمية باستقرار الضمير فيه<sup>(٧)</sup> .

ومقتضى كلام سيد<sup>(٨)</sup> المحققين : أن المستقر ما استقر معنى عامله فيه . لفهمه منه عاما أو خاصا ، فلا يخرج عن الاستقرار . ولعل الأحسن أن يقال : إن أمكن تقدير العام معه كما ذكر فمستقر وإلا فلغو محذوف المتعلق<sup>(٩)</sup> ، نحو: من لك؟ وما بعده .

---

( ١ ) هو الفاضل اليمني . انظر حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب ١٤٧ . وانظر في ذلك شرح الوافي للدمامي ١/٤٧ .

( ٢ ) ولا يقدر المتعلق كونا خاصا كقائم وجالس وراكب الا بدليل . انظر المغني ٥٨٥ .

( ٣ ) ساقط من س .

( ٤ ) في س : توجيه .

( ٥ ) أي لم ينتقل إليه ضمير من المحذوف ، ومثل الظرف في هذا المجرور . انظر المغني ٥٨٥ .

( ٦ ) في س : مستقر . ولا يسمى مستقرا لعدم استقرار الضمير في الظرف والمجرور المتعلقين يكون خاص بعد حذف الكون فهما لا يتحملان الضمير ، في حين أنهما يتحملانه إذا كان المحذوف كونا عاما .

( ٧ ) وذلك يقد حذف عامله . انظر شرح المفصل ٩٠/١ ، وشرح مقدمة الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ١٤٦ .

( ٨ ) هو السيد الجرجاني . انظر حاشيته على الكشاف ٢٨/١ ، وشرح الوافي للدمامي ١/٤٧ .

( ٩ ) انظر شرح الوافي للدمامي ١/٤٧ .

**الثالثة :** قال التفتزاني<sup>(١)</sup> : الكون المقدر من التامة<sup>(٢)</sup> . والظروف لغو بالنسبة إليه<sup>(٣)</sup> ، وإلا كان في محل الخبر فيتسلسل<sup>(٤)</sup> .

تنبيه : محل تقديره قبل الظرف<sup>(٥)</sup> ، كسائر العوامل<sup>(٦)</sup> .

قيل : ما لم يكن في نحو: في الدار زيد<sup>(٧)</sup> ، فيترجح تأخيرها ، أو إنَّ في الدار زيدا ، فيتعين<sup>(٨)</sup> . قلت تقدّم عامله . وقد يترجح ، ويتعين تقدمه للمقتضى ك: أين زيد<sup>(٩)</sup> ؟ وإنَّ على التمرة مثلها زُيداً<sup>(١٠)</sup> ، ولأنه<sup>(١١)</sup> يلزم الفصل بينهما<sup>(١٢)</sup> بالأجنبي<sup>(١٣)</sup> . وأيضاً ليس المقدر كالملفوظ<sup>(١٤)</sup> .

---

(١) مسعود بن عمر بن عبد الله المشهور بسعد الدين التفتزاني (٧١٢ - ٧٩١ هـ) انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥ ، وشذرات الذهب ٦/ ٣١٩ - ٣٢٣ . وقوله هذا في حاشيته على الكشاف كما في حاشية الشنواني ١٤٣ .

(٢) أي من كان التامة . وفي القضية خلاف . انظر المغني ٥٧٠ .

(٣) أي ليس خبراً للكون ، ولو كان الكون ناقصاً لكان خبراً له .

(٤) في س : تسلسلا . والمعنى أنه لو كان المقدر من الناقصة لكان الظرف والمجرور خبرين للكون المقدر ، فيقدر معه كون آخر يكون في محل الخبر ، فيتسلسل .

(٥) انظر شرح الوافي للدمامي ٤٧/ أ ، وحاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب ١٤٣ .

(٦) أطلق الظرف بمفهومه العام الذي يشمل الجار والمجرور إلى جانب الظرف .

(٧) انظر المغني ٥٨٧ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٢ .

(٨) لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ . المغني ٥٨٧ .

(٩) لأن (إن) وأخواتها لا تليها أخبارها . قال ابن مالك :

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي

(١٠) لأن ألفاظ الاستفهام لها للصدارة .

(١١) لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر .

(١٢) في ص : ولا يلزم ،

(١٣) أي بين الظرف ومتعلقه ، والأجنبي هو المبتدأ .

(١٤) فإنه يغتفر في المقدر ما يغتفر في المظهر . انظر شرح الأشموني ١/ ٢٠٣ .

## الفصل الثاني

حكمه حكم الجمل الخبرية في وقوعه بعد الأسماء<sup>(١)</sup> أحد الأربعة<sup>(٢)</sup>، ومحمّل<sup>(٣)</sup> لاثنتين منها<sup>(٤)</sup>.

قلت : يختص بثالث<sup>(٥)</sup> أشار إليه العلامة الثاني<sup>(٦)</sup> في شرح مقدمة البيان والمعاني<sup>(٧)</sup>، مثالها :

العلم لدى<sup>(٨)</sup> ربنا من لديه الحفظ للعهد  
ضل<sup>(٩)</sup> حمار العلم بين الوري والخبر بين الناس قد يهدي  
والحمد للهادي عبادا له لما له من واجب الحمد  
إذ خصنا من بينهم بالهدى للفقّه في نحو ذوي الرشد<sup>(١٠)</sup>

وفي كونه<sup>(١١)</sup> هو الخبر ونحوه<sup>(١٢)</sup>، أو متعلقه خلاف :

(١) انظر المغني ٥٧٨.

(٢) الخبر والحال والصفة والصلة، فهو خبر بعد المبتدأ، وحال بعهد المعرفة، وصفة بعد النكرة، وصلة بعد الموصول، فيعرب بعد هذه الأشياء بما تعرب به الجملة.

(٣) في س : ومحمّل.

(٤) هما الصفة والحال، فإنّ ما يقع بعد «أل» الجنسية من الجمل يعرب حالا نظرا لأن صورته صورة المعرفة، ويعرب صفة نظرا لأن تعريفه لفظي لا معنوي. وانظر أوضح المسالك ٧٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٥/٢. وتحديد هذين الاثنتين مستفاد من الحاشية.

(٥) هو وقوعه معمولا لمعرفة محلاة بأل بعد المعرفة، كقوله في المطول «ص ١٢» : (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد خلوصه... ) فقدّر عامل الجار والمجرور بـ «الكائنة» فقدّر العامل اسما محلي بأل. وانظر حاشية السيد الشريف على المطول ص ١٦/١٧، ومواهب الفتاح، وحاشية الدسوقي من شروح التلخيص ٧٥/١.

(٦) في الحاشية : يعني سعد الدين التفتازاني، فهو مشهور عندهم بهذه الصفة.

(٧) على فوّه : التلخيص، وانظر.

(٨) في س : لَدَيّ.

(٩) في س : ظل.

(١٠) البيتان الأولان جعلهما للظرف، وجعل الأخيرين للجار والمجرور.

(١١) الضمير يعود للظرف والجار والمجرور.

(١٢) أي ونحو الخبر، والمراد به هنا الصفة والصلة والحال.

فعن الفارسي<sup>(١)</sup> وأتباعه<sup>(٢)</sup> الأول : لصيرورة المحذوف منسيا<sup>(٣)</sup>.

وعن السيرافي<sup>(٤)</sup> الثاني؛ لأنه الأصل<sup>(٥)</sup>. وعلى الأول يلزم - في : رأيت الطائر على غصن - إما كونه لغوا<sup>(٦)</sup>. وهو خلاف ما استقر<sup>(٧)</sup>، وإما<sup>(٨)</sup> اختلاف عامل التابع والمتبوع<sup>(٩)</sup>، وهو خلاف ما اشتهر<sup>(١٠)</sup>. وعلى الثاني استتار الضمير فيه<sup>(١١)</sup> وفيه بحث سيأتي في الفصل الخامس.

---

(١) أبو اعلی الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) أحد الأئمة الأوائل في النحو واللغة والقراءات، وتلميذ ابن السراج، وشيخ ابن جني في ذلك كله. انظر معجم الأدباء ٢٣٢/٧ - ٢٦٠، ووفيات الأعيان ٨٠/٢ - ٨٢.

(٢) هو مذهب ابن السراج في الأصول ٦٣/١، وانظر شرح ابو عقيل ١٨٣/١.

(٣) أي لنيابة الظرف والاستغناء به عنه، ونقل عنه في الأشباه والنظائر ٢٣٢/١ أن إظهار العامل في الظرف شريعة منسوخة. وانظر شرح المفضل ٩٠/١.

(٤) أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) فسر كتاب سيبويه، يعتمد على المنطق. انظر طبقات النحويين للزبيدي ١١٩، وإنباه الرواة ٣١٣/١ - ٣١٥.

(٥) ونسب هذا في الهمع ٢٢/٢ لابن كيسان.

(٦) انظر الخلاف في حاشية على الإيضاح العضدي ٤٧، وشرح الكافية ٩٣، والتصريح على التوضيح ١٦٦/١، والهمع ٢٢/٢ وشرح الفريد ١٨٠.

(٧) وذلك إذا جعلنا عامله رأيت، لأن العامل مذكور.

(٨) في س : ما اشتهر. والمراد: أن ذلك خلاف ما استقر عند النحاة من أن الظرف الواقع حالا متعلقه الاستقرار.

(٩) في س : أو.

(١٠) وذلك إذا قدرنا عاملا محذوفا. والتابع هنا هو الحال، والمتبوع صاحبها.

(١١) من اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبها على المشهور عند النحاة.

(١٢) أي في الظرف بعد حذف عامله. وهل يحذف الضمير مع العامل أم أنه ينتقل إلى الظرف بعد حذف عامله؟ انظر المغني ٥٧٩.

## الفصل الثالث

أنه لتضمنه معنى الفعل يعمل عمله فينصب ما يكفيه رائحة الفعل<sup>(١)</sup>، ويرفع المضمّر<sup>(٢)</sup> والظاهر بشرط اعتماده على صاحبه<sup>(٣)</sup>، أو النفي، أو الاستفهام عند البصرية، ومطلقا عند الكوفية<sup>(٤)</sup>.

وهل هو العامل<sup>(٥)</sup> أو المتعلّق<sup>(٦)</sup>؟ قيل بالأول. لامتناع تقدم الحال في نحو: زيد في الدار جالسا<sup>(٧)</sup> - ورد؛ لأنه لمراعاة الصورة - ولا ستتار<sup>(٨)</sup> الضمير فيه<sup>(٩)</sup>. وقد تقدم<sup>(١٠)</sup>.

وقيل بالثاني؛ للأصالة<sup>(١١)</sup>. قلت: فلا فائدة فيه للاعتقاد<sup>(١٢)</sup>. وهل كونه فاعلاً واجبٌ أو راجح، أو مرجوح؟

قال الجمهور - في<sup>(١٣)</sup> نقل ابن هشام<sup>(١٤)</sup> الأول - بالأول.

- 
- (١) الذي يكفي لنصبه رائحة الفعل هو الظرف والحال.
  - (٢) المراد بالمضمر المستتر، وأما المنفصل فهو في حكم الظاهر.
  - (٣) المراد به ما يتقدم الظرف من موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال.
  - (٤) انظر الخلاف في الإنصاف ٥١/١ - ٥٥، والتبيين للعكبري ٢٣٣ - ٢٣٥، وشرح الكافية ٩٤/١، والمغني ٥٧٩، وشرح الفريد ١٨١ - ١٨٢.
  - (٥) أي هل الظرف هو عامل الرفع في الفاعل؟ ممن رفض عمل الظرف السهيلي في نتائج الفكر ٤٢٤ - ٤٢٥.
  - (٦) انظر المغني ٥٧٩، والهمع ١٣١/٥.
  - (٧) ولو كان العامل الفعل لم يمتنع. المغني ٥٧٩.
  - (٨) علق تحتها: «معطوف على قوله: «لامتناع». فهذا دليل ثان لمن قال بالأول.
  - (٩) والضمير لا يستتر إلا في عامله. واختاره في المغني ٥٧٩. وذكر أن ابن مالك اختار الثاني.
  - (١٠) تقدم قريبا أن الضمير يستتر في الجار والمجرور.
  - (١١) في س: للإضافة. والمراد أصالة المتعلق - فعل أو شبهه - في العمل. انظر نتائج الفكر ٤٢١.
  - (١٢) أي أنه إذا كان المتعلق هو العامل فلا داعي لاشتراط الاعتقاد لأن العامل قوي.
  - (١٣) في س: وفي.
  - (١٤) هو الخضراوي - كما في المغني ٥٧٩ - وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام (٥٧٥ - ٦٤٦هـ) من نحاة الأندلس أخذ عن ابن خروف والرندي، وأخذ عنه الشلوين. انظر بغية الوعاة ٢٦٧/١ - ٢٦٨، وكشف الظنون ٢١٢/١.

وقال ابن مالك<sup>(١)</sup> وابن هشام الثاني<sup>(٢)</sup> بالثاني.

وبعضهم بالثالث<sup>(٣)</sup>.

فإن لم يعتمد فما بعده مبتدأ لا غير عند البصرية، وجائز الوجهين في رواية ابن هشام عن الكوفية<sup>(٤)</sup> وفاعل لا غير في رواية نجم الأئمة، لمنعهم تقدم الخبر، وتجوزهم العمل بلا اعتماد<sup>(٥)</sup>.

وأورد عليهم<sup>(٦)</sup> : إن في الدار زيدا<sup>(٧)</sup>، ولزوم الإضمار في نحو: في داره زيد<sup>(٨)</sup>. ووافقهم أبو الحسن<sup>(٩)</sup> في التجويز، وخالفهم في المنع<sup>(١٠)</sup>. فعليه يجوز الوجهان، كما رواه عنه وعنهم<sup>(١١)</sup> ابن هشام<sup>(١٢)</sup>.

---

(١) هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (٦٠٠ - ٦٧٢هـ) مؤلفاته كثيرة نافعة متنوعة تعد مدرسة لمن جاء بعده. انظر نفع الطيب ٤٣١/٣، ٤٣٧، والبغية ١/١٣٠، ٢٢٥.

(٢) أراد به ابن هشام الأنصاري صاحب المغني.

(٣) أي وقال بعضهم بالثالث، وهو ترجيح إعرابه مبتدأ على إعرابه فاعلا. انظر الخلاف في المغني ٥٧٨ - ٥٧٩، وأوجب السهيلي إعرابه مبتدأ، فهذا وجه رابع. انظر نتائج الفكر ٤٢٢ - ٤٢٣.

(٤) المغني ٥٧٩، ونسب إعرابه مبتدأ للجمهور، وجواز الوجهين للأخفش والكوفيين. وانظر الجمع ١٣١/٥ - ١٣٢.

(٥) تقدم أنه لقب للرضي. وانظر نقله عنه في شرح الكافية ٩٤/١.

(٦) في س : بالاعتماد. وهو خطأ. وانظر الخلاف في الانصاف ٥١/١ - ٥٢.

(٧) أي على الكوفيين.

(٨) فنصب زيد بان يدل على أنه كان في الأصل مبتدأ مؤخرا، تقدم عليه خبره.

(٩) وهذا المثال مجمع عليه. وهو يدل على أن زيدا مبتدأ. ليعود الضمير على متقدم في الرتبة، وإن تأخر لفظه ولو أعرب زيد فاعلا بالجار والمجرور كما يقول الكوفيون لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة. انظر شرح الرضي ٩٤/١.

(١٠) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء (ت ٢١٥هـ) على الراجح أخذ النحو على الخليل وسيبويه. انظر طبقات النحويين ٧٢ - ٧٤، وإنباء الرواة ٣٦/٢ - ٤٣.

(١١) أي في منعه رفع الفاعل بالنظر في الذي لم يعتمد. وذلك في أحد قوليه. انظر شرح الكافية ٩٤/١.

(١٢) في ص : عنهم وعنه.

(١٣) في المغني ٥٧٩.

## الفصل الرابع

أن المستقر<sup>(١)</sup> مؤول<sup>(٢)</sup> بجملة بالاتفاق في الصلة، وفي نحو : رجل في الصلاة فله صلة<sup>(٣)</sup>، وكذا اللغو<sup>(٤)</sup> في القسم .

وأما في غيرهما<sup>(٥)</sup> فكذا في الأكثر، وقيل : بمفرد<sup>(٦)</sup>، وقيل : بما كان في المقصود أظهر<sup>(٧)</sup>

قيل : على الأول<sup>(٨)</sup> يلزم في نحو :

﴿إِذَا لَهِمَّ مَكْرٌ فِيْ آيَاتِنَا﴾<sup>(٩)</sup> .

ونحو : أما في الدار فزيد، دخول «إذا»<sup>(١٠)</sup> و «أما» على الفعل<sup>(١١)</sup>، وتقديم الخبر الفعلي . وأجيب بأن دخول إذا على الاسمية غالب لا واجب<sup>(١٢)</sup>، بدليل تجويزهم نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال<sup>(١٣)</sup>، وأيضا فالاسمية باقية، لكون النية به

(١) أي متعلق الظرف والجار والمجرور.

(٢) في ص : مآول . ويشترط في الجملة أن تكون خبرية .

(٣) من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرونة بالفاء، لأن الفاء دخلت على الخبر لشبهه بجواب الشرط، ولا يشبه الجواب إلا إذا كان وصف المبتدأ جملة ؛ ليثاثل فعل الشرط . انظر حاشية الدسوقي على المغني

٩٨/٢ - ٩٩ .

(٤) أي ماكان متعلقه ليس كونا عاما، نحو «أقسم» .

(٥) الصواب في غيرها ولعله جعل الصلة والصفة كالشيء الواحد .

(٦) ونسبه الرضوى ٩٣/١ لابن السراج - ويؤيده تقديره المتعلق في الأصول ٦٣/١ - وابن جني، وأخذ به السهيلي إذا كان خبرا . انظر نتائج الفكر ٤٢١ - ٤٢٢ واختاره ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٤٩/١ .

(٧) انظر الخلاف في شرح الفصل ٩٠/١، وشرح الكافية ٩٣/١، والمغني ٥٨٣ - ٥٨٤، والأشباه والنظائر ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٨) أي تقديره بجملة .

(٩) من الآية : ٢١ يونس .

(١٠) الفجائية .

(١١) وذلك لأن «إذا» الفجائية لا تليها الأفعال، و «أما» لا يليها الفعل «إلا مقرونا بحرف الشرط .

(١٢) انظر الفوائد الضيائية ١٣٩/٢ .

(١٣) انظر الكافية ٩٧ .

التأخير. وفي «أما» عارض مغتفر، لضرورة التعويض<sup>(١)</sup>، كدخولها على الشرط [في<sup>(٢)</sup>]

﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾<sup>(٣)</sup>،

ومنع تقديم [الخبر<sup>(٤)</sup>] الفعلي؛ لخوف اللبس<sup>(٥)</sup> المأمون هنا. وفي الأول نظر<sup>(٦)</sup>.  
وأما الجواب بتقديره مؤخرا فلا ينفع، على أن فيه مامر<sup>(٧)</sup>.

## الفصل الخامس

أن الضمير ينتقل إليه من المحذوف<sup>(٨)</sup>، بدليل انتصاب الحال عنه في نحو: زيد في الدار جالسا<sup>(٩)</sup>. قيل: وتأكيده في:

..... عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ<sup>(١٠)</sup>

(١) يعني أن (أما) عوض عن الفعل.

(٢) ليست في: ص. وفي المغني ٥٨٧، «وأما» لا يقع بعدها فعل إلا مقرونا بحرف الشرط نحو: (وأما إن كان) الآية.

(٣) من الآية: ٨٨ الواقعة.

(٤) ساقط من: ص.

(٥) لثلا يلتبس مبتدأ بالفاعل. وعده مأمونا هنا لأن الخبر مقدر. لكن قد يقال: المقدّر كالثابت.

(٦) لحمل القرآن على الوجه المرجوح كما في الحاشية.

(٧) من أن تقديمه دليل على تقديم عامله.

(٨) انظر هذه المسألة في الخصائص ٣٨٦/٢ وشرح الكافية ٩٣/١ - ٩٤، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٧٣ - ١٧٤.

(٩) ومنه عند الرضي ٩٤/١ قوله تعالى: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ ١٠٨ هود. : جالسا) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور. وكذلك قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾.

(١٠) فَإِنْ يَكُ جُثَّتَانِي بَأَرْضٍ سِوَاكُمْ فَإِنْ قُوَّادِي ..... .

البيت لجميل بن عبد الله العذري المعروف بجميل بثينة (ت ٨٢هـ) من أبيات أولها:

أهاجك أم لا بالمداخل مربع ودار بأجرع الغديرين يلقع

ويتعين جعل «أجمع» توكيدا للضمير المنتقل إلى الظرف.

ديوانه ٥١، وشرح الكافية ٩٣/١، والمغني ٥٧٩، وشرح قصيدة كعب لابن هشام ١٧٤، والخزانة ٣٩٥/١.



والعطف عليه في :

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup> . . . . .

والإبدال منه في : [(و<sup>(٢)</sup>)]

﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾<sup>(٣)</sup> .

وفي الكل<sup>(٤)</sup> بحث<sup>(٥)</sup>، وفي كون الانتقال قبل الحذف، أو عنده<sup>(٦)</sup>، أو بعده  
احتمالات<sup>(٧)</sup>، ولا يلزم خلو العامل منه على الأول، ولا حذف الفاعل على الثالث؛  
لأنه تقديري غير مستمر<sup>(٨)</sup> .

## الفصل السادس

في فوائد لطيفة لم يتضمنها<sup>(٩)</sup> تحرير، وزوائد شريفة لم ينظمها<sup>(١٠)</sup> تحرير.

(١) أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ . . . . .

نسبه بعض الرواة للأحوص الأنصاري (ت ١٠٥هـ) تقريبا، من قصيدته التي مطلعها :  
أَنْ نَادِي هَدِيلاً، ذَاتَ فَلَجٍ      مع الإشراق، في فنِّ همام

ويسرى :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ      بُرُودَ الظِّلِّ شَاعَكُمْ السَّلَام

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . و «رحمة» معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور.

والبيت في الأصول ٣٢٦/١، والجمل للزجاجي ١٤٨، والخصائص ٣٨٦/٢، والأماشي الشجرية ١٨٠/١،  
وشرح قصيدة كعب ١٧٤، وشرح الكافية ٩٣/١، والخزانة ٣٩٩/١ - ٤٠٠ .

(٢) ليس في : س .

(٣) من الآية ٨ الأعراف . يعرب «يوم» ظرف لغو منصوب، والحق خبر، ويعرب الظرف خبرا والحق بدل من الضمير  
المستتر في الظرف .

(٤) إدخال «أل» «على» «كل» فيه ضعف .

(٥) انظر شرح الوافي للدماميني ٤١/ب .

(٦) أي معه .

(٧) انظر حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ١٤٦ .

(٨) في حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ١٤٧ : «لأنه أمر اعتباري غير تقديري غير مستمر» وذكر أن كونه  
معه أولى؛ لأنه لا يلزم عليه شيء .

(٩) في ص : ينظمها .

(١٠) في س : لم ينضمها، وفي ص : لم يفهمها . وهذا بعيد . ولعله أراد أن لم يوردها مجمعة أحد قبله .

الأولى : في نحو : في الدار زيد أو زيد في الدار مقيماً<sup>(١)</sup> ، بالنصب . الراجع في الأول<sup>(٢)</sup> : مستقر<sup>(٣)</sup> . وبالرفع<sup>(٤)</sup> إما لغو<sup>(٥)</sup> أو<sup>(٦)</sup> مستقر حال فيهما<sup>(٧)</sup> ، أو في الثاني خبر<sup>(٨)</sup> .

وفي نحو : زيد في الدار مقيماً فيها<sup>(٩)</sup> . بالنصب عند الكوفيين<sup>(١٠)</sup> ، الراجع عند غيرهم<sup>(١١)</sup> ، مستقر<sup>(١٢)</sup> ، والثاني لغو<sup>(١٣)</sup> . وبالرفع<sup>(١٤)</sup> : إما مستقر<sup>(١٥)</sup> كذلك ، والثاني لغو<sup>(١٦)</sup> وإما<sup>(١٧)</sup> لغو<sup>(١٨)</sup> والثاني تأكيد .

وفي نحو : فيك زيد راغب<sup>(١٩)</sup> . الرفع الواجب عند الأكثر ، لغو<sup>(٢٠)</sup> ، وبالنصب الجائز عند البعض على معنى : فيك رغبة زيد ، مستقر<sup>(٢١)</sup> .

- 
- (١) من كل ما اجتمع فيه مع المبتدأ ظرف واسم صالح للإخبار به عن المبتدأ ، يستوى في ذلك ما تقدم فيه الظرف على الاسم وما تأخر .
  - (٢) لا استقرار الضمير فيه .
  - (٣) أي رفع الاسم على الخبر به في الحالتين .
  - (٤) لإلغاء الضمير منه ، ويكون متعلقاً بالخبر .
  - (٥) في س : ومستقر .
  - (٦) أي في حال رفع الاسم فيها فالظرف حال .
  - (٧) أي والراجع في المثال الثاني «زيد في الدار مقيماً» رفع الاسم على الخبرية .
  - (٨) مما كرر فيه الجار والمجرور ، سواء تقدم الظرف أم تأخر .
  - (٩) يجب عندهم النصب .
  - (١٠) ولا يجب النصب عند غير الكوفيين بل يترجح .
  - (١١) وهو خبر المبتدأ .
  - (١٢) يتعلق بـ «مقيماً» .
  - (١٣) أي رفع الاسم على الخبرية «وهو غير جائز عند الكوفيين» .
  - (١٤) يكون الظرف الأول متعلقاً بحال مقدرة أو خبراً بعد خبر .
  - (١٥) أي «فيهما» لغو متعلق بـ «مقيماً» .
  - (١٦) في س : أو .
  - (١٧) أي يكون الأول لغواً ، والثاني تأكيد له لغو مثله ، ويتعلقان بالخبر «مقيماً» .
  - (١٨) الفرق بين هذه الصورة وما سبقها أن الظرف في هذه الصورة ناقص غير تام ، أي أنه غير صالح للإخبار به عن المبتدأ ، سواء تقدم المبتدأ أو تأخر .
  - (١٩) الرفع الواجب عند الأكثر ، لغو<sup>(٢٠)</sup> ، وبالنصب الجائز عند البعض على معنى : فيك رغبة زيد ، مستقر<sup>(٢١)</sup> .
  - (٢٠) أي أن الظرف هو الخبر . و «راغباً» حال .
  - (٢١) الظرف متعلق بالخبر .

وفي نحو: فيك زيد راغبا فيك<sup>(١)</sup> بالنصب، والثاني لغو<sup>(٢)</sup>، وبالرفع لغو<sup>(٣)</sup> وتأكيده<sup>(٤)</sup>.

الثانية: إذا تعدد مثنى<sup>(٥)</sup> فأكثر فإما متفقين<sup>(٦)</sup> في اللغوية<sup>(٧)</sup>. والاستقرار من جهة<sup>(٨)</sup> أو من<sup>(٩)</sup> جهتين<sup>(١٠)</sup>. وإما مختلفين<sup>(١١)</sup> متعينا أحدهما لأحدهما. أو<sup>(١٢)</sup> أو معولا على القصد في ما يصلح لهما<sup>(١٣)</sup>. وأمثلتها قوله تعالى<sup>(١٤)</sup> ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾<sup>(١٥)</sup>.  
الثاني<sup>(١٦)</sup>: زيد عندك الباب<sup>(١٧)</sup>.  
:<sup>(١٨)</sup> ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾<sup>(١٩)</sup>.

(١) ساقط من : س.

(٢) الظرف الثاني لغو متعلق بالخال «راغبا». أما الظرف الأول فهو الخبر.

(٣) ويرفع كلمة راغب. يكون الظرف الأول لغو متعلقا براغب، والظرف الثاني تأكيد له.

(٤) انظر فيما تقدم شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٣ - ١٣٦، والإنصاف ١/ ٢٥٨ - ٢٦٠، والارتشاف ٢/ ٣٥٥ -

٣٥٨ والمساعد ٢/ ٣١ - ٣٤ وشفاء العليل للسلسلي ٢/ ٥٣٣ - ٥٣٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٩١٧ - ١٩٢٣، والجمع ٤/ ٣٢ - ٣٤.

(٥) أي مكررا.

(٦) نصب خبرا لكان مقدرة.

(٧) أي في كونها معا لغوين.

(٨) كالخبرية.

(٩) ليست في : ص.

(١٠) كالخبرية والحالية.

(١١) أحدهما لغو والآخر مستقر.

(١٢) أحدهما لغو والآخر مستقر.

(١٣) أي يعتمد التعيين على قصد المتكلم.

(١٤) ليس في : ص.

(١٥) من الآية : ١١ مريم. وهما متعلقان بخروج، فهما لغوان، ويصلح الثاني للاستقرار فيعرب حالا.

(١٦) زيادة من : س.

(١٧) خبران، أو أحدهما خبر والآخر حال. فهو في قوة مثالين. فهما مستقران من جهة أو جهتين.

(١٨) قبله في س : الرابع ما تعين الأول. ولعلها زيادة.

(١٩) من الآية ٧٩ القصص، الأول لغو والثاني محتمل للغوية وللاستقرار.

قال في ملكه لإخوته<sup>(١)</sup> :

﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup>

هذا مثال لا يرى مثله<sup>(٣)</sup> عند القوم<sup>(٤)</sup> .

الثالثة : إما أن يختلفا<sup>(٥)</sup> زمانا<sup>(٦)</sup> ومكانا أو يتفقا<sup>(٧)</sup>، ففي الأول يبدأ بأيهما، [ولا

يعطف ثانيهما<sup>(٨)</sup>] نحو أكرمك أمس في الدار. ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾<sup>(٩)</sup> : متأول<sup>(١٠)</sup> .

والثاني<sup>(١١)</sup> : إما أن يتغيرا حقيقة أو اعتبارا، أو بتداخلا<sup>(١٢)</sup> :

ففي الأول<sup>(١٣)</sup> يتعاطفان، نحو : يوم الخميس ويوم الجمعة . دون الثاني<sup>(١٤)</sup> نحو :

صليت خلفك أمام زيد، وفي الثالث<sup>(١٥)</sup> يبدأ بأيهما بلا عطف<sup>(١٦)</sup> ، فبالأعم المدخول<sup>(١٧)</sup>

---

(١) الأول (في ملكه) محتمل للغوية وللأستقرار، والثاني (لإخوته) لغو معمول لقال .

(٢) من الآية ٩٢ يوسف . وكل منها محتمل للغوية والأستقرار، ويحدد ذلك قصد المتكلم، فأحدهما خبر والثاني

معمول له، الخبر مستقر، ومعموله لغو، وإن قدرا خبرا يعد خبر، أو قدر أحدهما خبرا والآخر حالا، فهما مستقران من جهة أو من جهتين كما تقدم .

(٣) في ص : لن نرى مثالا له .

(٤) يعنى أن العلماء لم يشيروا إلى حصر هذه الصور . وهي مستفادة من تعليقات العلماء على هذه الأمثلة ونحوها .

(٥) في س : يختلفان . (٦) في س : أو .

(٧) في س : يتفقا .

(٨) في س : والأول .

(٩) ساقط من س . والمراد أن الثاني لا يعطف على الأول على الثاني للاختلاف بينهما .

(١٠) من الآية ٢٥ من سورة التوبة .

(١١) أي : وموطن يوم حنين، أو في أيام مواطن كثيرة، وقيل : ونصركم يوم حنين . أو يراد بالموطن الوقت . انظر

الكشاف ١٨١/٢ ، والبيان في إعراب القرآن ٣٩٦/١ ، والبيان ٦٣٩/٢ ، والبحر ٢٤/٥ . وفي حاشية الكشاف : لا مانع من عطف الطرفين المكاني والزمني أحدهما على الآخر .

(١٢) وهو ما اتفق فيه الظرفان في الزمانية أو المكانية .

(١٣) في س : يتداخلا .

(١٤) وهو ما تغاير فيه الزمانان أو المكان حقيقة . وتعاطفا للجامع بينهما، وهو الزمان .

(١٥) وهو ما تغاير فيه مجازا واعتبارا . ولا يتعاطفان لصدقها على شيء واحد .

(١٦) وهو ما تداخل فيه الزمانان أو المكانان .

(١٧) لعدم وجود المغايرة المقتضية للعطف، لصدق العام على الخاص .

(١٨) المراد : فإن بدى بالأعم المدخول فيه .

تلاه ما هو أخص منه وأعم من غيره متتبعاً بأخصها بتكرير «في» نحو : في مسجد الجامع ، في الجانب الشرقي ، في نصفه العدني ، في الزاوية اليمنى ، في العام الأول ، في الشهر الثاني ، في الأسبوع الثالث ، في اليوم الرابع . وبالأخص الداخل<sup>(١)</sup> تلاه الأعم كذلك بتكرير «من» ، أو «في» ، نحو : في الزاوية اليمنى ، من النصف العدني ، من الجانب الشرقي ، من المسجد الجامع ، في اليوم الرابع من الأسبوع الثالث من الشهر الثاني . من العام الأول .

وينحل إلى الإضافي<sup>(٢)</sup> بالبداية في الأول<sup>(٣)</sup> بالآخر ، وفي الآخر<sup>(٤)</sup> بالأول . وكلها لغو في الأول<sup>(٥)</sup> ، لا الآخر<sup>(٦)</sup> فالأول<sup>(٧)</sup> .

الرابعة : يحتمل نحو : زيد عنك بالباب كونهما خبرين<sup>(٨)</sup> ، أو أحدهما<sup>(٩)</sup> ، والآخر لغو<sup>(١٠)</sup> ، أو حال<sup>(١١)</sup> على احتمال في حال<sup>(١٢)</sup> . ومثله : ﴿لَا تَنْزِيْبَ عَلَيْكُمْ يَوْمٌ﴾<sup>(١٣)</sup> ، وإن اقْتَصَرَ عَلَى الثاني والثالث الرضي<sup>(١٤)</sup> فالقياس لباقيها<sup>(١٥)</sup> يقتضي .

- 
- (١) أي وإن بدىء بالأخص . والمراد : الداخل في غيره .
  - (٢) أي يحول التركيب إلى تركيب إضافي بإضافة الأول إلى الثاني نحو : مسجد الجامع . وانظر هذه المسألة في شرح الكافية ٢٨٥/١ - ٢٨٨ ، والفوائد الضيائية ١٩/٢ - ٢١ .
  - (٣) أي في القسم الأول الذي بدىء فيه بالعام قبل الخاص .
  - (٤) أي القسم الآخر الذي بدىء فيه بالخاص قبل العام .
  - (٥) أي فيما اختلف الظرفان فيه زماناً ومكاناً . ولا مانع من جعل الجار والمجرور مستقراً ، يعرب حالا .
  - (٦) أي فيما اتفقا فيه زماناً أو مكاناً ، فليس بلغو .
  - (٧) من الأقسام الثلاثة المتقدمة ، وهي ما إذا تغيرا حقيقة ، أو اعتباراً ، أو تداخل الزمانان . وليس هذا بلغو .
  - (٨) فيقدر ولكل منهما متعلق عام .
  - (٩) أي يكون أحدهما خبراً . ويتعلق بالاستقرار .
  - (١٠) يتعلق بالأول .
  - (١١) أي أو يعرب حالا عاملاً للظرف .
  - (١٢) في حال من الأحوال المحتملة في مثل هذا التركيب .
  - (١٣) من الآية : ٩٢ يوسف .
  - (١٤) انظر شرح الكافية ٢٥٧/١ ، فقد نقل أن عليكم خبر ، واليوم متعلق به ، ويجوز العكس ، واقتصر على ذلك لورود الظرف والجار والمجرور بعد المنفي . (١٥) في س : لناقليها .

وأما

﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>

فالأول خبرٌ «لا»، والثاني خبر مبتدأٍ مقدر، أي العصمة، لعدم استقامة معناه بتقدير واحد مما ذكرناه<sup>(٢)</sup>.

ثم البناء<sup>(٣)</sup> للغوية الثاني يأباه<sup>(٤)</sup> وأما : لا مصليا في الجامع في الدار بالنصب فلغو<sup>(٥)</sup>، ومستقر<sup>(٦)</sup>. لا بالبنا فمستقر ولغو<sup>(٧)</sup>، ومفاد الأول نفي مصل فيه عنها<sup>(٨)</sup>. والثاني نفي مصل عنه<sup>(٩)</sup>.

---

(١) من الآية : ٤٣ هود.

(٢) من الأوجه الخمسة المتقدمة، وهذه الأوجه تجوز مع المبتدأ الجامد والمصدر، ولا تجوز مع المشتق. انظر شرح الكافية ٢٥٧/١.

(٣) أي بناء عاصم.

(٤) أي بناء عاصم يأتي لغوية، الثاني وهو «من أمر الله»؛ لأنه لو كان لغوا متعلقا بـ «عاصم» لا انتصب «عاصم» لأنه يكون شبيها بالمضاف.

(٥) أي الجار والمجرور الأول «في الدار» لغو لتعلقه بـ «مصليا» وانتصب «مصليا» لأنه عمل فيها بعده فصار شبيها بالمضاف.

(٦) أمّا في الجامع فمستقر متعلق بالخبر.

(٧) ولو كان «مصليا» مبنيا لصار «في الدار» مستقرا وهو الخبر، وما بعده لغو متعلق به. وصورته : (لا مصل في الجامع في الدار) بناء كلمة «مصل».

(٨) أي نفي وجود المصل في الجامع عن الدار.

(٩) أي نفي وجود المصل في الدار عن الجامع فيما إذا بنينا كلمة «مصليا».

## المقصد الثاني في الانقسام

ينقسم<sup>(١)</sup> ستة باعتبارات إلى أقسام :<sup>(٢)</sup>

الأول : إلى معرب ومبني<sup>(٣)</sup> مطلقين<sup>(٤)</sup>، وهو كثير. ومشروطين<sup>(٥)</sup>، أو لهما :  
بالإضافة<sup>(٦)</sup>، أو عدم نيتها<sup>(٧)</sup>، نحو قَبْل وبعد، وغيرهما<sup>(٨)</sup> مما يقطع<sup>(٩)</sup>. وثانيهما<sup>(١٠)</sup> : بها  
إلى الجملة<sup>(١١)</sup>، نحو : يوم وساعة. أو بنيتها<sup>(١٢)</sup>، نحو : قَبْل وبعد.  
الثاني<sup>(١٣)</sup> إلى لازم الإضافة، وهو : حيث، وإذ، وإذا، ولدن، ولدى، وعند  
والجهات الست، وما شابهها<sup>(١٤)</sup> من الظروف النسبية<sup>(١٥)</sup>. وغالب<sup>(١٦)</sup>، وهو نحو : قبل  
وبعد. ولا أيهما<sup>(١٧)</sup>، وهو ما عداهما.

- (١) الضمير يعود إلى الظرف.
- (٢) في الحاشية : ستة منصوب على المصدرية، أي ينقسم ستة انقسامات باعتبارات ستة.
- (٣) أي بدون شروط.
- (٤) أي وإلى معرب ومبني بشروط.
- (٥) أي المعرب بشرط الإضافة.
- (٦) أي يقطع عن الإضافة ولا ينوى المضاف إليه لا لفظا ولا معنى، وهذا معرب منون، فإن نوي لفظها أعرب الظرف من غير تنوين، كما لو كان مضافا.
- (٧) من ذلك أسماء الجهات الست وألفاظ مسموعة، وهي الغايات.
- (٨) عن الإضافة لفظا ومعنى، أو ينوى لفظ المضاف إليه، وهذا معرب. كما تقدم.
- (٩) وهو المبني من الظروف.
- (١٠) أي مشروط بناؤه بإضافته إلى الجملة.
- (١١) أي ومن الظروف ما يبنى لقطعه عن الإضافة ونية المعنى دون اللفظ. انظر في هذا شرح الكافية ١٠١/٢ - ١٠٣، وأوضح المسالك ٤٣٣/١ - ٤٣٦.
- (١٢) التقسيم الثاني بالنسبة إلى لزوم الظرف للإضافة، وعدمها. وهو أقسام ثلاثة.
- (١٣) في سن : وما شابهها.
- (١٤) هي ما لا يتم معناها إلا بما تنسب إليه أي تضاف إليه، وهي ما يطلق عليه الغايات، وهي من الغالب. انظر شرح الكافية ١٠٢/٢ - .
- (١٥) أي ما يغلب وروده مضافا.
- (١٦) هذا هو النوع الثالث بالنسبة لإضافة الظرف، وهو ما تستوي فيه الإضافة وعدمها.

ثم الإضافة<sup>(١)</sup> إما إلى جملة هو ظرف مصدرها<sup>(٢)</sup>، أو غيرها<sup>(٣)</sup>. الأول : إما واجب الإضافة إليها مكانا، وهو حيث، أو زمانا، وهو إذ وإذا، وإما جائز، وهو المضاف من غيرها<sup>(٤)</sup> إلى فعلية وهو الأكثر، نحو : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنطِقُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> أو <sup>(٦)</sup> اسمية مفيدة للزمان، نحو : ﴿ يَوْمَهُمْ عَلَى النَّارِ يُقَنَّنُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> و : حِينَ الْحِجَابِ أَمِيرٌ.

والثاني : إما إلى مفرد أو [جملة<sup>(٨)</sup>] مصدرة بحرف مصدرى، نحو : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ ﴾<sup>(٩)</sup> و ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وحكم المصدر القائم مقام الزمان حكمه في الإضافة إلى الفعلية<sup>(١١)</sup>، نحو : انتظرنى<sup>(١٢)</sup> ريث<sup>(١٣)</sup> أخرج. أي مدة بَطْءٍ<sup>(١٤)</sup> خروجي، أي إلى<sup>(١٥)</sup> أن أخرج. وأجري

(١) أي إضافة الظروف المتقدمة.

(٢) أي أن الظرف في المعنى هو ظرف مصدر الجملة لِيَتَجَدَّ الزمانان. والإضافة للجملة على خلاف الأصل، والإضافة في الحقيقة إلى المصدر الذي تضمنته الجملة.

(٣) أي تكون الإضافة إما إلى مفرد، وإما إلى جملة ليس المضاف ظرف مصدرها. انظر في هذا شرح الكافية ١٠٣/٢.

(٤) أي من غير الثلاثة المتقدمة «حيث وإذ وإذا».

(٥) الآية ٣٥ المرسلات.

(٦) في س : واسمية.

(٧) الآية : ١٣ الذاريات.

(٨) ساقطة من ص.

(٩) في عدد من الآيات، منها الآية ٢٣٧ البقرة.

(١٠) في س : ومن بعدها. والتمثيل من الآية : ١٤٥ البقرة وغيرها.

(١١) انظر شرح الكافية ١٠٣/٢ - ١٠٤. (١٢) في س : انتظرنى.

(١٣) مصدر : راث يريث : إذا أبطأ، وتعامل معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة كقول الشاعر :

خليلي رفقا ريث أقضي لبانة من العَرَصَات المَذْكُورَات عهودا

وقول أعشى باهلة :

لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه وكل أمر سوى الفحشاء يأنغر

وبعضهم يرى أن الفصل بعد ريث على إضمار أن. انظر شرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢ و ٩٤٨، واللسان

(ريث)، والمغني ٥٥١.

(١٤) في س، ص : بطو، وفي شرح الكافية ١٠٤/٢ والأصل : زمان ريث خروجي، أي مدة أن يبطل خروجي،

... والمعنى : إلى أن أخرج». (١٥) في س : إذ.



مجره آية . بمعنى علامة . نحو :

بآية تُقدمون الخيل شعُثًا ..... (١)  
والأغلب تصديرهما بالمصدري (٢)، نحو :

..... بآية ما تحبون الطعام (٣)  
وانتظريثا أخرج .

قيل (٤) : والمضاف إلى الجملة معرفة ، نحو : جئتكم يوم قدم زيد الخال (٥) [وَنُظِرَ  
بأنه (٦) غير مسموع (٧) . ولا مطرد (٨) في : يوم قديم رجل (٩) . قلت : بناء على  
اشتراط السماع في هذه (١٠) الأمثال ، والتعريف محمول (١١) على خصوص المثال (١٢) .

---

(١) ..... كأن على سنانكها مداما

نسب هذا البيت في الكتاب ١١٨/٣ للأعشى ، وليس في ديوانه . ويروى : يُقدمون . والبيت في المفصل ٩٨ ،  
وشرحه ١٨/٣ ، وشرح الكافية ١٠٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٢ ، والمغني ٥٤٩ .

(٢) أي بالحرف المصدري . و (ما) مصدريه عند ابن جني . وزائدة عند سيبويه . انظر الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح  
الكافية الشافية ٩٤٨/٢ ، والمغني ٥٤٩ ، والمساعد ٣٥٥/٢ - ٣٥٦ .

(٣) ..... ألا من مبلغ عني تمبها

وفي س ، ص : الطعام . والبيت ليزيد بن عمرو بن الصعق ، يعبر تمبها بحب الطعام . ويروى : تحبون . و «ا»  
زائدة . وجعل ذلك آية يعرفون بها ، لتحريق عمرو بن هند لهم . . . والبيت في الكتاب ١١٨/٣ ، والمفصل  
٩٨ ، وشرحه ١٨/٣ ، وشرح الكافية ١٠٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٩٤٧/٢ .

(٤) في س : وقيل .

(٥) ساقط من س . والجار صفة ليوم . ونسب هذا الرأي للزجاج في الحاشية .

(٦) في س : بابه . أشار بذلك إلى عبارة الرضى الآتية قريبا .

(٧) انظر شرح الكافية ١٠٥/٢ .

(٨) في س : مطرود .

(٩) قال الرضى ١٠٥/٢ : «ومع عدم سماعه ينبغي أن لا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية ، والمبتدأ في  
الاسمية نكرة» .

(١٠) في س : هذي .

(١١) في س : مخصوص .

(١٢) فإذا كان المسند إليه معرفة فالظرف المضاف للجملة معرفة .

فائدة : قال الرضى <sup>(١)</sup> : لا يحتاج في الإضافة إلى ما هو ظرفه إلى ربط <sup>(٢)</sup> الضمير، فلا يقال : يوم جاءك [فيه زيد <sup>(٣)</sup>] لكفاية ربطها <sup>(٤)</sup>. قيل <sup>(٥)</sup> : إلا نادرا، كقوله : مَضَتْ سَنَةٌ <sup>(٦)</sup> لعامَ وَلِدْتُ فِيهِ ..... <sup>(٧)</sup> وفيه بحث <sup>(٨)</sup>.

اتنبه : من المشكل إضافة الزمان إلى إذ في : يومئذ <sup>(٩)</sup>، وحينئذ <sup>(١٠)</sup>.

ف قيل : مضاف إلى إذ. كشجر الأراك <sup>(١١)</sup>. والتنوين للتعويض مما <sup>(١٢)</sup> أضيف إليه <sup>(١٣)</sup>، والكسر لا لتقاء الساكنين <sup>(١٤)</sup>، وقيل : للإضافة <sup>(١٥)</sup> لإعرابها. ورد بأنه لا وجه له <sup>(١٦)</sup> وقيل : مضاف إلى الجملة وإذ بدل منه ليلحق به التنوين عن المحذوف وفي تمام

(١) ليس هذا نص عبارة الرضى في شرح الكافية ١٠٦/٢، وعلل الرضى امتناع عود ضمير من الجملة إلى الظرف المضاف للجملة يكون المضاف ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة. وذلك لأن الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل بإضافة الظرف إلى الجملة، وجعله ظرفا لمضمونها.

(٢) في بيص : رابط. (٣) ليس في س.

(٤) أي للاكتفاء بربط الجملة، لأن الظرف للمصدر الذي تضمنته الجملة.

(٥) قاله ابن مالك. انظر التسهيل ١٥٩، والمساعد ٣٦٠/٢.

(٦) سنة هكذا هنا، وفي المغني. وفي الديوان وسائر المصادر: مائة. وهو الصواب.

(٧) ..... وعشر بعد ذاك وحجتان

البيت للناطقة الجعدي. شعره ١٦١، وطبقات فحول الشعراء ١٢٤/١، والأغاني ١٢٨/٤، والشعر والشعراء ٣٠٠/١، والمغني ٧٧٢.

(٨) انظر المغني ٧٧٢، والمساعد ٣٦٠/٢ - ٣٦١، والهمع ٢٣٣/٣ - ٢٣٤.

(٩) من ذلك قوله تعالى :

﴿وانشقت السماء فهي يومئذ واهية﴾ ١٦ الحاقة.

(١٠) من ذلك قوله تعالى : ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾ ٨٤ الواقعة.

(١١) فهو من إضافة الأعم إلى الأخص، وليس من إضافة أحد المترادين إلى الآخر كما يرى ابن مالك. انظر تعليق الفرائد ١٥٤٨/٣، والتصريح ٣٥/١.

(١٢) في ص: عما. (١٣) أي تنوين إذ عوض عن الجملة التي أضيفت إليها إذ.

(١٤) إذ. مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وينأى في هذه الحالة مصاحب له.

(١٥) ذهب الأخفش إلى أن الكسرة حركة اعراب، فإذا في هذه الحالة مجرور بإضافة الظرف إليه، وعلامة جره الكسرة. انظر التسهيل ٩٢، وشرح الكافية ١٠٦/٢، والمساعد ٥٠٠/١.

(١٦) مع قيام علة البناء، وهو وضعه على حرفين، ووروده مفتوحا ومكسورا من غير إضافة انظر المغني ١١٩، والمساعد ٥٠٠/١.

تحقيقه بسط<sup>(١)</sup>.

الثالث : إلى ممنوع الصرف للعلمية<sup>(٢)</sup> مع التأنيث، وهو : غدوة، وعشية المعين.  
أو العدل، كسجر<sup>(٣)</sup>، ومصرف، وهو كثير معروف.

الرابع : إلى زمان، فيقبل<sup>(٤)</sup> تقدير «في» مطلقاً<sup>(٥)</sup>. ومكان، لا يقبل منه إلا<sup>(٦)</sup>  
المبهم. وهو : الجهات الست وما أشبهها غالباً مما استبهم<sup>(٧)</sup> وما ألحق به، من نحو  
الفرسخ والبريد<sup>(٨)</sup>، وكل مشتق مما فيه معنى الاستقرار معمول لما اشتق من ذلك،  
كجلست مجلسك<sup>(٩)</sup>، ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾<sup>(١٠)</sup>،

ولفظ مكان منصوباً بذلك<sup>(١١)</sup>، وما بعد نحو دخلت<sup>(١٢)</sup>، ويجر ما سوى ذلك.

وأما نحو : زنة الجبل، وقدر كذا، ومقدار<sup>(١٣)</sup>، فالأظهر أنها صفات مصادر

---

(١) بسطه الرضى في شرح الكافية ١٠٥/٢ - ١٠٦، وانظر تعليق الفرائد ١٥٥٢/٣، والتصريح ٣٥/١، ٣٩/٢،  
والجمع ١٧٤/٣ - ١٧٥.

(٢) العلمية هنا جنسية، فهي أعلام أجناس.

(٣) في س : كشجر. وهو خطأ. وهو معدول عن السحر. انظر في ذلك ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٩٨ -  
٩٩.

(٤) في س : فقبل.

(٥) أي مبهماً كان كالوقت والحين، أو مختصاً كالساعة واليوم.

(٦) في س : ولا.

(٧) نحو : عند، ولدي، ووسط، وبين، وحذاء وإزاء. وقد اختلف في تفسير المبهم. انظر شرح الكافية ١٨٤/١ -  
١٨٥.

(٨) من المقادير المسوحة.

(٩) انظر شرح الكافية ١٨٤/١ - ١٨٥، ولا يكون هذا النوع ظرفاً قياسياً إلا إذا كان عاملاً موقفاً له في لاشتقاق.  
والفرسخ ثلاثة آلاف باع، والبريد اثنا عشر ألف باع.

(١٠) من الآية ٥ التوبة، وأوردها هنا كالرضى ١٨٥/١ تبعاً للزجاج، وقيل : أنه على تقديره على. انظر معاني القرآن  
واعرابه للزجاج ٤٣٠/٢ - ٤٣١، والتبيان للعكبري ٦٣٥/٢.

(١١) أي منصوباً على الظرفية. ليخرج بذلك نحو : مكانك مكان مبارك.

(١٢) من الظروف المختصة الواقعة بعد دخلت وسكنت ونزلت. وفيها خلاف. انظر شرح ابن عقيل ٤٩٥/١.

(١٣) ليسبت في س.

محذوفة<sup>(١)</sup>. وقد شد : هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا<sup>(٢)</sup>. لكنه كثير<sup>(٣)</sup>. ونحو : ذهب الشام قليل<sup>(٤)</sup>.

تنبيه : كثير مما يقبل النصب يجز بفي أو الباء بمعناها<sup>(٥)</sup>، نحو :

﴿ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ ﴾<sup>(٦)</sup> و ﴿ مَّعْدُودَاتٍ ﴾<sup>(٧)</sup>  
و ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسْكَانٍ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> ،  
أو بمن بمعناها، نحو : ﴿ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾<sup>(٩)</sup> و ﴿ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾<sup>(١٠)</sup>.

ولا يقال : في عندك، ولا في قبلك<sup>(١١)</sup>.

ويتفقان<sup>(١٢)</sup> في الصلاحية للغوية، والاستقرار، ويفترقان في الصلوح للإخبار، فلا يخبر بالزمان عن الأعيان إلا متحددة كالليلة والهلal<sup>(١٣)</sup>، أو معلوما إضافة معنى إليها

---

(١) أي أنها انتصبت لنيابتها عن مصادر محذوفة، وهذه المصادر المحذوفة منتصبة كذلك لنيابتها عن ظروف مكان محذوفة، والتقدير: مكان قدر زنة الجبل.

انظر الارتشاف ٢٥٢/٢، والفرائد الجديدة ٣٨٣/١ - ٣٨٥.

(٢) انظر شرح الكافية ١٨٦/١، وارتشاف الضرب ٢٥٥/٢، وأوضح المسالك ٣٢٥/١.

(٣) إلى درجة أنه يكاد يلحق بالقياسي كما ذكر الرضي ١٨٦/١، وقاس عليه الكسائي. انظر الارتشاف ٢٥٦/٢ وشرح ابن عقيل ٤٩٤/١.

(٤) وهو شاذ، وفيه بحث. انظر شرح الكافية ١٨٦/١، والارتشاف ٢٥٣/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩٥/١.

(٥) كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ ٣٤ القمر.

(٦) من الآية ٢٨ الحج.

(٧) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ من البقرة.

(٨) من الآية ٤٥ إبراهيم.

(٩) من ذلك قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۖ ۝١١٨ البقرة. وهذا كثير في القرآن.

(١٠) من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ۖ ۝٢٥٣ البقرة. وهذا كثير في القرآن.

(١١) فلا تستعمل إلا ظرفاً أو مجرورة بمن. انظر شرح الكافية ١٨٧/١، والارتشاف ٢٤٦/٢، وأوضح المسالك ٣٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٤٩٨/١.

(١٢) ظرف الزمان وظرف المكان.

(١٣) وذلك لشبه العين المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت، وقيل هذا على تقدير: طلوع الهلال. انظر توضيح المقاصد ٣٨١/١.

كاليوم خمر<sup>(١)</sup>، أو عامة وهو خاص، نحو: لا كوكب الليلة<sup>(٢)</sup>.

أو مسئول به عنه، نحو: في أي ليلة لا كوكب<sup>(٣)</sup>. وأما عن المعاني<sup>(٤)</sup> الحادثة فيصح. فإن كان مستغرقا<sup>(٥)</sup> بها، أو أكثره وهو نكرة فمرفوع غالبا، كالصوم يوم، والسير شهر<sup>(٦)</sup>، وهو في أكثره<sup>(٧)</sup>، وجاز النصب والجر بفي. أو معرفة فالثلاثة، والنصب أرجح<sup>(٨)</sup>.

وقال الكوفيون: لا ينجر فيها<sup>(٩)</sup>؛ لإفادته التبعض<sup>(١٠)</sup>، ولا يفيد<sup>(١١)</sup> فإن لم يستغرق<sup>(١٢)</sup> فالأخيران أغلب وفاقا، فإن قيل:

﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾<sup>(١٣)</sup>

أجيب بالمبالغة للتأكيد في الأمر به<sup>(١٤)</sup> أو بتقدير أشهر الحج<sup>(١٥)</sup>.

---

(١) . . . . . وغدا أمر. قاله امرؤ القيس لما بلغه مقتل أبيه.

(٢) فالكوكب عام، لأنه نكرة في سياق النفي، والزمان خاص، ومثله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾.

(٣) انظر التسهيل ٤٩، وشرح الكافية الشافية ٣٥١/١، شرح الكافية ٩٤/١، والارتشاف ٥٥/٢ - ٥٦، والمساعد

٢٣٧/١ - ٢٣٨.

(٤) أي وأما الاختيار بالزمان عن المعاني الحادثة فيصح.

(٥) أي فإن كان الزمان مستغرقا بالمعاني، أو كان أكثره مستغرقا بها. . .

(٦) من ذلك قوله تعالى:

﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهرا﴾ ١٥ الأحقاف.

وقوله: ﴿الحج أشهر معلومات﴾ ١٩٧ البقرة.

(٧) أي والسير في أكثره.

(٨) انظر التسهيل ٥٠، وشرح الكافية ٩٤/١ - ٩٥، والارتشاف ٥٦/٢ - ٥٧، والمساعد ٢٣٨/١ - ٢٣٩.

(٩) أي في حالتي التعريف والتنكير.

(١٠) أي الافادة الجر يفي التبعض، في حين أنه مقصود به الاستغراق. ومزد هذا زعمهم أن في ترد للتبعض.

(١١) أي وليس كما زعم بعض الكوفيين فإن حرف الجر في موضوع للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها.

(١٢) أي فإن لم يستغرق الزمان بالمعاني، أي وقع الفعل لا في أكثر الزمان. نكرة كان الزمان أو معرفة.

(١٣) هما النصب والجر. انظر شرح الكافية ٩٥/١، والمساعد ٢٣٩/١.

(١٤) من الآية ١٩٧ البقرة.

(١٥) حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة،

(١٦) فيكون على تقدير مضاف محذوف، فيكون أخبر بظرف عن ظرف أي أشهر الحج معلومات.

وأما بالمكان فعنها<sup>(١)</sup> مطلقا. وهو إما غير منصرف، كزيد عندك، فالرفع ممتنع، أو متصرف معرفة كخلفك<sup>(٢)</sup>، فمرجوح، أو نكرة، نحو: أنت مني مكان قريب فراجع، أي مكانك مني<sup>(٣)</sup>. أو ذو<sup>(٤)</sup> مكان<sup>(٥)</sup>. أو متصرف مؤقت<sup>(٦)</sup> مخبر به عن العين لتقدير المسافة فلازم. والزمان في الأخير مثله. نحو: دارك مني فرسخ<sup>(٧)</sup>، ومنزلك مني ليلة<sup>(٨)</sup>، أي ذات مسافة فرسخ، أو ذو مسافة سري<sup>(٩)</sup> ليلة<sup>(١٠)</sup>.

وأما داري خلف دارك فرسخين بالنصف فتمييز<sup>(١١)</sup>، أي تباعدت<sup>(١٢)</sup>، أو مصدر كدنوت أنملة<sup>(١٣)</sup>، وبالرفع خبر، وما قبله ظرفه، أو كل<sup>(١٤)</sup> منها خبر، ويجوز: من خلف دارك<sup>(١٥)</sup>، والعمل بحاله<sup>(١٦)</sup> في الأصح<sup>(١٧)</sup>.

(١) أي : أما الاخبار بالمكان فإنه يقع عن المعاني والأعيان سواء كان المخبر عنه اسم مكان أم لا .

(٢) أي زيد خلفك، ويبيي أمامك .

(٣) فهو على تقدير مضاف .

(٤) أي : أنت مني ذو مكان . . . وهو هنا على حذف مضاف بعد مضاف في س : ذوا .

(٥) أي : أنت مني ذو مكان .

(٦) مؤقت أي محدود .

(٧) مثال للمكان .

(٨) مثال للزمان .

(٩) في ص : فترى .

(١٠) انظر التسهيل ٤٩، وشرح الكافية ٩٥/١، والمساعد ٢٣٩/١ - ١٤٠ .

(١١) وحال عند المبرد من الضمير في الخبر، أي ذات مسافة فرسخين .

(١٢) فهو على هذا تمييز نسبة .

(١٣) أي دانوا أنملة، والخبر هو خلف . انظر شرح الكافية ٩٦/١ .

(١٤) في س : كلا . وفي ص : كلاهما . أي خبر بعد خبر .

(١٥) أي يجوز دخول من على خلف . فدخولها وخروجها سواء .

(١٦) فيتنصب فرسخين تمييزا أو حالا أو على المصدرية، ويرتفع خبرا على ما سبق .

(١٧) ومقابل الأصح وجوب ارتفاعه خبرا . انظر شرح الكافية ٩٦/١ .

وأما أنت مني - أي من أشياعي - فرسخين<sup>(١)</sup> فمَنْصوب أي ذوي<sup>(٢)</sup> فرسخين. أو  
ماسرنا فرسخين<sup>(٣)</sup>.

وإذا أُخبرت باليوم عن الجمعة<sup>(٤)</sup> والسبت فرفعه أولى<sup>(٥)</sup>، وجاز النصب لملاحظة  
معنى الاجتماع أو السكون<sup>(٦)</sup>، اليوم العيد والفطر<sup>(٧)</sup>، وعن باقيها<sup>(٨)</sup> تعين<sup>(٩)</sup>، خلافا  
للغراء<sup>(١٠)</sup> وهشام<sup>(١١)</sup>.

وقد يقام المصدر مقام الزمان بإضمار المضاف<sup>(١٢)</sup>، وقيل: لا. نحو<sup>(١٣)</sup>: انتظرنى جزر  
جزورين، أي مثل زمان. وآتيك خفوق النجم، ومقدم الحاج، بمعنى القدوم، أي

---

(١) وذلك إذا كان الظرف لافادة تحديد المسافة المعنوية. وقوله: أي من أشياعي. يعني أنه من أتباعه، ومن ذلك  
قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم: «سلمان منا» وقوله: «من غشنا فليس منا».

(٢) يريد أنه حال، والتقدير حال كوننا ذوي سير فرسخين.

(٣) يريد أنه يعرب ظرفا أيضا أي في فرسخين. و (ما) مصدرية ظرفية. انظر شرح الكافية ٩٦/١، والمساعد  
٢٤٠/١.

(٤) في س: عن اليوم بالجمعة.

(٥) في س: أولا. وكان رفعه أولى لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين.

(٦) معنى الاجتماع في الجمعة، والسكون والقطع في السبت، فهما في الأصل مصدران.

(٧) لغلبتهما على اليومين، وهما كسابقتيهما يتضمنان عملا هو العود، والافتطار.

(٨) أي إذا أُخبرت باليوم عن بقية أيام الأسبوع كالأحد والاثنين.

(٩) في س: بمعين. ويتعين الرفع، لأن الأحد وبقية أيام الأسبوع بمعنى اليوم، ولا يكون اليوم ظرفا لنفسه.

(١٠) الغراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منصور الديلمي أخذ عن يونس والكسائي (ت ٢٠٧هـ)  
انظر مراتب النحويين ١٣٩ - ١٤١، وطبقات النحويين واللغويين ١٣١ - ١٣٢.

أما هشام، فهو هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله النحوي الكوفي من أعيان أصحاب الكسائي (ت  
٢٠٩هـ)، انظر الفهرست ٧٠، ومعجم الأدباء ٣٩٢/١٩.

(١١) فإنها يؤولان اليوم بـ الآن. كقولك أنا اليوم أفعل كذا وكذا أي الآن انظر شرح الكافية ٩٦/١ والمساعد  
٢٤٠/١ - ٢٤١.

(١٢) فيقوم المضاف إليه (المصدر) مقام المضاف (الزمان) بعد حذف المضاف

(١٣) في س: وقيل لا يجوز. والذي قال: لا هو الفارسي الذي يرى أن المصدر يقوم مقام الزمان من غير إضمار.  
انظر شرح الكافية ١٩٠/٢.

وقته<sup>(١)</sup>، كالمكان في نحو: مشيت غلوة سهم. ورمية سهم، و«أقطعه حُضر فرسه<sup>(٢)</sup>». أي مسافة كل.

وربما أقيم العين مقام المصدر المذكور، نحو: لا آتيك السمر والقمر<sup>(٣)</sup>، أي مدة طلوعه، قيل: ومنه:

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ بِسُحْرَةٍ .....<sup>(٤)</sup>

الخامس: إلى متصرف<sup>(٥)</sup>، وهو ما لا يلزم النصب والجر [بمن<sup>(٦)</sup>] وغير متصرف، وهو ما لزمهما<sup>(٧)</sup>، ومنه أكثر الظروف المبنية، كإذا، وإذا. وحيث، ومتى، وصباح ومساء<sup>(٨)</sup> ويوم [يوم<sup>(٩)</sup>]. وربما تصرف حيث وإذا<sup>(١٠)</sup> ومتى، ومنه: بُعِيدَاتُ بَيْنَ<sup>(١١)</sup>:

(١) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ ٤٩ الطور. أي وقت ادبارها.

(٢) من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حُضر فرسه. حُضر بضم الحاء وسكون الضاد: أي قدر ما تعدو عدوة واحدة، وهو على حذف مضاف أي قدر حُضر فرسه.

ويرى بعضهم أن الحُضر اسم وليس مقدار. سنن أبي داود ١٧٧/٣ - ١٧٨، وشرح الكافية ١٩٠/١، واللسان ٢٠١/٤.

(٣) أي مادام الناس يسمرون في ليلة قمرء، أي دوامهما. والسمر الظلمة، والأصل اجتماعهم يسمرون في الظلمة، ثم سما الظلمة سمرا لكثرة الاستعمال. اللسان ٣٧٧/٤.

(٤) ..... لأَعْلُ مِنْهَا حِينَ هَبَ نِيَامُهَا

البيت للبيد بن ربيعة العامري من معلقته.

ويروي بادت لذتها أن يهب نيامها. ورواية الديوان: بادرت حاجتها. والمراد بحاجتها أي: حاجتي لها.

والمراد بالدجاج الديكة. وسُحْرَة بالضم: السحر الأعلى. وانتصب الدجاج على تقدير: وقت صباح الدجاج.

انظر شرح ديوان لبيد ٣١٥، والمعاني الكبير ٤٥٣/١، وشرح القصائد السبع ٥٧٧، وشرح القصائد التسع

٤٢٢/١.

(٥) أي ينقسم الظرف .....

(٦) ليست في س.

(٧) أي ما لزم أحدهما.

(٨) في س: ومساء.

(٩) ساقط من س.

(١٠) انظر شرح للكافية ١٨٧/١.

(١١) بعيدات: جمع بعد مصغرا، وبين بمعنى فراق. والمعنى: مرارا قريبا بعضها من بعض. انظر المساعد

٣٩٣/١.



وذا مرة، وذا يوم، وذا ليلة، وأخوات لها<sup>(١)</sup>، وذا صباح وذا مساء، وذا صبح،  
وذا غبوق<sup>(٢)</sup> وأما قوله :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ .....<sup>(٣)</sup>  
فختنعية<sup>(٤)</sup>.

ولا يقال : ذات شهر، وذات سنة.

ومنه نحو : غدوة، وبكرة، وضحى، وضحوة، وبكر<sup>(٥)</sup>، وسحر [وسحير<sup>(٦)</sup>]  
وعشية وعتمة، وصباح ومساء<sup>(٧)</sup>، وليل ونهار<sup>(٨)</sup> معينات بالعناية<sup>(٩)</sup>، وفي الأولين<sup>(١٠)</sup> علمية  
الجنس المحققة، وفي سحر علمية الشخص المقدرة<sup>(١١)</sup> فتمنع الصرف<sup>(١٢)</sup>، لا في  
الباقى ؛، لا نصراف ضحوة وعتمة وعشية في الأشهر. فإن لم تعين انصرفت<sup>(١٣)</sup>  
فيدخلها لام التعريف<sup>(١٤)</sup>.

(١) كذاذ الغداة، وذات العشاء، وذات الزمين، وذات العويم. انظر شرح الكافية ١٨٧/١.

(٢) في س : عنوق. والأربعة الأخيرة بغير تاء، ولا يقاس على هذه الأوقات، وختنم لا تلزم هذه الألفاظ الظرفية.  
انظر شرح الكافية ١٨٧/١.

(٣) لشيء ما يسود من يسود ..... (٤) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، شاعر جاهلي.

ويرى : لأمر ما. وقد استشهد به سيبويه على خروج ذي صباح عن الظرفية وجره بالإضافة. الكتاب  
٢٢٧/١، والمقتضب ٣٤٥/٤، والأمالى الشجرية ١٨٦/١، وشرح الكافية ١٨٧/١.

(٤) انظر الكتاب ٢٢٦/١.

(٥) بكر: بفتح الباء والكاف بمعنى بكرة. انظر اللسان ٧٦/٤. (٦) ساقط من ص.

(٧) في س و ص : صباحا ومساء.

(٨) في س وليلا ونهارا. انظر ذلك في الكتاب ٢٢٢/١ - ٢٢٧، والمقتضب ٣٣٣ - ٣٣٤.

(٩) أي بعناية المتكلم وارادته، لا بالعلمية ولا بال.

(١٠) هما غدوة وبكرة، وهما من أعلام الأجناس.

(١١) في س : المقدر.

(١٢) انظر شرح الكافية ١٨٨/١.

(١٣) في س : تصرفت. وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٧/١.

(١٤) انظر الكتاب ٢٢٦/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ - ٩٩، وشرح المفصل ٤٢/٢ - ٤٣، وشرح الكافية  
١٨٨/١ - ١٨٩، والمساعد ٤٩٢/١ - ٤٩٣.

ومنها : فوق وتحت ولدى ومع وبين بين وحول وأخواته<sup>(١)</sup> ، ومكان بمعنى : بدل - لا يمين وشمال<sup>(٢)</sup> - وذات اليمين وذات الشمال<sup>(٣)</sup> ، ولفظة : بين - غير مركب - فكثير<sup>(٤)</sup> التصرف . وما بقي من الجهات فمتوسط<sup>(٥)</sup> .

وأما وسط بالتحريك فمتصرف<sup>(٦)</sup> لا بالسكون فنادر [كدون<sup>(٧)</sup>] بمعنى قدام لا بمعنى أسفل فيتصرف ، أو بمعنى «غير» فلا<sup>(٨)</sup> .

ومنها - عند سيبويه<sup>(٩)</sup> - صفة زمان أقيمت مقامه كقديما وحديثا<sup>(١٠)</sup> [إلا مليا<sup>(١١)</sup>] وقريبا فلا يلزم<sup>(١٢)</sup> ، وَعَدَّ منها «عند» قوم<sup>(١٣)</sup> ، ول بعضهم فيه نظر . ووافقه تعبير ابن هشام<sup>(١٤)</sup> .

وقد يتوسع في الظرف فيجعل مفعولا به متصلا ضميره بالفعل ، ولو لازما<sup>(١٥)</sup> ، أو متعديا إلى اثنين لا ثلاثة<sup>(١٦)</sup> ، نحو : يوم الجمعة صمته ، أو علمته زيدا قائما ، ويضاف إليه المصدر ، نحو : (مَكْرُؤُ اللَّيْلِ<sup>(١٧)</sup>) ، أو الصفة ، ك :

- (١) وهي حَوَالِي وَحَوَالِي وَأَحْوال . يقال قعدوا حَوْلَ . وَحَوَالِيهِ وَحَوَالِيهِ وَأَحْوالُهُ وَحَوَالِيهِ ثنية حَوَالٍ ، وحوال جمع حول ، وَحَوَالِيهِ ثنية حول . انظر تهذيب اللغة ٢٤١/٥ .
- (٢) فهما كثيرا التصرف . انظر شرح الكافية ١٨٩/١ .
- (٣) ذات : مؤنث (ذو) بمعنى صاحب . وانظر الحكم في المساعد ٤٩٥/١ .
- (٤) في س : فكثرت . وانظر شرح الكافية ١٨٩/١ .
- (٥) في س : متوسط . والمراد أنه متوسط التصرف .
- (٦) وسط بسكون السين ظرف نادر التصرف ، ويفتح السين اسم متصرف . انظر شرح الكافية ١٨٩/١ ، والخزانة ٩٢/٣ - ٩٤ .
- (٧) ساقط من : س . وعلق بالحاشية من دون إشارة .
- (٨) انظر شرح الكافية ١٨٩/١ ، والمساعد ٥٢٤/١ - ٥٢٨ .
- (٩) في س : تقديم وتأخير محل فيها بين المعقوفتين .
- (١٠) الكتاب ٢٢٧/١ .
- (١١) ساقط من س .
- (١٢) أي فلا تلزم الظرفية مليا وقريبا . انظر الكتاب ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .
- (١٣) قال في المغني ٢٠٧ : ولا تقع إلا ظرفا أو مجرورة بمن . وانظر في عدم تصرف «عند» المقتضب ٣٣٩/٤ - ٣٤٠ .
- (١٤) أي ولو كان الفعل لازما . فيكون ينصب الظرف كالتعدي لواحد .
- (١٥) أي لا متعديا إلى ثلاثة ، لأنه يصير كالمعتدي لأربعة ، وليس للعرب فعل متعد إلى أربعة . وأجاز ذلك الأخفش . انظر شرح الكافية ١٩٠/١ ، وانظر التوسع في الظرف أيضا في المقتضب ٣٣٠/٤ - ٣٣٢ .
- (١٦) من الآية ٣٣ سبأ .

\*[يَا] سَارِقَ اللَّيْلَةِ [أَهْلَ الدَّارِ] <sup>(١)</sup> \*

السادس : إلى ما يصح جوابا لكم <sup>(٢)</sup> ، وجوابا لمتى .  
فالأول : المعدود معرفة أو نكرة ، فيستغرق الظروف إن أمكن <sup>(٣)</sup> ، نحو: سرت شهرا، أو شهر رمضان، أي ليلا ونهارا، إلا للمبالغة <sup>(٤)</sup> ، وإلا <sup>(٥)</sup> فما أمكن، نحو: صمت أو سريت شهرا <sup>(٦)</sup> .

والثاني : المختص <sup>(٧)</sup> وإن لم يكن معدودا ولا معرفة، كيوم الجمعة، ويوما قدم فيه زيد، فما اقتضى الاستغراق فلجميع، أو عدمه فلبعض، أولا <sup>(٨)</sup>، أيهما احتمال، كيوم الجمعة <sup>(٩)</sup>، في: متى صمت، أو خرجت، أو سرت <sup>(١٠)</sup> ؟. فاجتمعا في نحو: [العشر الأولى من كذا <sup>(١١)</sup>، واقتربا في نحو <sup>(١٢)</sup>] : ثلاثة أيام <sup>(١٣)</sup>، ويوم الجمعة <sup>(١٤)</sup> .

- 
- (١) لعلها سقطت سهوا.
  - (٢) ساقط من : ص. هو بإضافة الوصف إلى الليلة، وبعضهم ينصب الليلة ويجر الأهل. انظر الكتاب ١٧٥/١ - ١٧٦، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢، وأما ابن الشجري ٢٥٠/٢.
  - (٣) أي من أقسام الظرف ما يصح وقوعه جوابا.
  - (٤) يعني أن الفعل الناصب للظرف يستغرقه، وانظر في ذلك الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٩، والمقتضب ٤٣ - ٣٣٣.
  - (٥) أي يستغرق السير جميع الشهر ليلا ونهاره إلا إذا قصد المبالغة والتجاوز. انظر شرح الكافية ١٨٦/١.
  - (٦) أي وإن لا يمكن استغراق جميع ليل الشهر ونهاره، فما أمكن استغراقه منه.
  - (٧) فالصوم بعم جميع أيام الشهر دون ليلاليه، والسرى بعم جميع ليالي الشهر دون أيامه.
  - (٨) وهو ما يقع جوابا لمتى.
  - (٩) أي أو كان لا يقتضى أيها بل يحتمل الأمرين.
  - (١٠) هذا لا يحتمل غير الاستغراق.
  - (١١) يوم الجمعة في جواب متى خرجت لا يحتمل غير التبعض، ومثله : أذنت ثلاثة أيام.
  - (١٢) يحتمل الاستغراق والتبعض، ومثله : تهجدت ثلاث ليال.
  - (١٣) فيجتمعان في المعدود المختص بالتعريف.
  - (١٤) ليس في س.
  - (١٥) من المعدود غير المختص فلا يصلح إلا جوابا لكم، في نحو : كم صمت؟.
  - (١٦) من المختص غير المعدود، فإنه يصلح جوابا لمتى دون كم. في نحو : متى قدمت؟.

نكتة: قال سيبويه<sup>(١)</sup> : إن نحو: الدهر والليل والنهار، أي مع النهار<sup>(٢)</sup> مختص بكم، وكذا المحرم وصفر<sup>(٣)</sup>، في رواية النجم الرضى [الإمام<sup>(٤)</sup>]، وصالح لهما في رواية ابن هشام<sup>(٥)</sup>، لا: شَهْر المحرم وغيره<sup>(٦)</sup> فبمتمى بانفاق نقل الأعلام<sup>(٧)</sup>.

قال نجم الأئمة<sup>(٨)</sup> : إن كان هذا رواية عنهم فحبذا، وإن كان رأيا فأى فرق<sup>(٩)</sup>؟ أي لا يتغير المحرم بدخول الشهر<sup>(١٠)</sup>، كما لا يتغير بدخول الأيام عليه<sup>(١١)</sup> الدهر. قلت هذه الريبة في الإمام المشهور<sup>(١٢)</sup> مما يُلْحَقُ بلسعة العقرب والزنبور<sup>(١٣)</sup>.

وقد خيل الرب<sup>(١٤)</sup> في ابن عثمان تشيعه<sup>(١٥)</sup> لعلي أبي<sup>(١٦)</sup> الحسن، كما خيل البدرين مالك<sup>(١٧)</sup> تشيعه لسعيد أبي الحسن<sup>(١٨)</sup> في النفي عن كيف ظرفية المكان والزمن<sup>(١٩)</sup>.

(١) الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧.

(٢) أي الليل معطوفا عليه النهار مقرونا بال - فهما بمعنى الدهر - كقوله تعالى : ﴿يسبحون الليل والنهار لا يفترون﴾ ٢٠ الأنبياء.

(٣) غير مضاف إليهما لفظ شهر، لأنها جعلت جملة واحدة لعدة الأيام، كأنه قيل : . . . . . الثلاثون يوما.

(٤) عن ص. ولم ينقله بنصه. انظر شرح الكافية ١٨٧/١.

(٥) فيما زعم الزجاج. انظر المساعد ٤٩٧/١، والهمع ١٤٦/٣.

(٦) مما أضيف إليه لفظ شهر، فإنه بإضافة شهر إليه يكون جوابا لمتى أيضا.

(٧) لعله باتفاق نقلهم عن سيبويه. انظر شرح الكافية ١٨٧/١، والمساعد ٤٩٧/١، والهمع ١٤٥/٣.

(٨) شرح الكافية ١٨٧/١، وقد تصرف في النص.

(٩) في ص : فلا، وما أثبت عن س : يوافق ما في شرح الكافية ونصه : (فأي فرق بينهما من حيث المعنى؟).

(١٠) أي بإضافة الشهر إليه.

(١١) أي بإضافة الأيام إليه.

(١٢) يعنى به سيبويه. ويريد بالريبة اعتراض الرضى على سيبويه.

(١٣) يشير إلى المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي.

(١٤) الرب الصادر من الرضى في سيبويه، وهو امام النحلة عمرو بن عثمان بن قنبر.

(١٥) أي تشيع الرضى لعلي أبي الحسن، يعنى الكسائي.

(١٦) في س، ص ابن، الكسائي، هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن ابن فيروز الأسدي بالولاء كما في غاية النهاية في طبقات القراء ٢٢١٢.

(١٧) لعله جمال الدين أبو عبيد الله محمد بن عبدالله، والد بدر الدين، فهو ينسب إليه. انظر المغني ٢٧٢، والقاموس المحيط ٢٠/٣، وبيانات ذوي التمييز ٤٠٢/٤ - ٤٠٣، والهمع ٢١٤/٣ - ٢١٦.

(١٨) في س : ابن الحسين. والمقصود به الأخفش الأوسط : أبو الحسن سعيد بن مسعدة.

(١٩) ونسب ذلك للسرياني أيضا. جاء في المغني ٢٧٢ : قال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد ان كيف ظرف إذ ليست =

قلت : وهو عند الإنصاف من القوة بمكان<sup>(١)</sup>، لعدم ظهور الزمن فيها والمكان .  
والعجب أنها إنما عدت ظرفا للحال<sup>(٢)</sup> ؛ لتأويلها بما لا يعد على أي حال<sup>(٣)</sup> .

وقد عَرَّضَ مَنْ حَكَمَ بِذَلِكَ لِذَلِكَ<sup>(٤)</sup> كُلَّ مَجْرُورٍ مَعَ مَا يَجْرُهُ مِنَ الْحُرُوفِ لِلتَّطَفُّلِ مَعَهُ  
عَلَى الدَّخُولِ فِي الظُّرُوفِ<sup>(٥)</sup> . ويقول<sup>(٦)</sup> عَلَى أَيِّ حَالٍ : كَيْفَ يَعِدُ وَأَنَا أَظْرِفُ وَبِزَمَانِ  
الظَّرِفِ وَمَكَانِهِ أَعْرِفُ . والذي عِنْدِي - وَإِنْ كُنْتُ مِمَّا لَا عِنْدَ لَهُ - أَنَّهَا شَقِيقَةُ أَوَّلِ  
نَوْعِي<sup>(٧)</sup> كَمْ ، وَإِنْ شَاقَّقْتُهَا فِي كَوْنِهَا عَنِ الْكَيْفِ<sup>(٨)</sup> ، وَتِلْكَ عَنِ الْكَمْ فَقَدْ كَفَّاهُمَا فِي  
الْمَعْنَى الْكِنَائِيَّ التَّضَارُعِ ، وَكَفَّهُمَا عَنِ التَّبَايُنِ فِي الْغَرَضِ الِاسْتِفْهَامِي فِي التَّرَاضُعِ .

فَإِنْ اعْتَرَضَ مَنْ لَا يَسَلِّمُ لِلْمَخَالِقِ الْحَكَمَ فِي مَنْ خَلَقَ ، وَلَمْ يَسَلِّمْ مِنَ الدَّاءِ الْمُسْتَعَاذِ  
بِهِ مِنْهُ فِي الْفَلَقِ كَيْفَ سَبَقَ لِأَحَقٍّ مِنَ الْخَلْفِ إِلَى مَا لَمْ يَدْرِكْهُ سَابِقُ مِنَ السَّلَفِ !  
[قُلْنَا : عَلَيْكَ إِنْ<sup>(٩)</sup>] كُنْتُ مِمَّنْ<sup>(١٠)</sup> إِذَا جَاءَتْهُ الْبَيِّنَاتُ آمَنَ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْحَقَائِقِ إِلَى مَا قَالِ ،  
لَا مِنْ<sup>(١١)</sup> [قَالَ<sup>(١٢)</sup>] ، وَلَيْسَ التَّقَدُّمُ فِي الْأَعْصَارِ بِمَعْيَارٍ لِأَوَّلِي الْأَبْصَارِ .

وقد وصلنا بالخلوص إلى هذا البحث اللطيف إلى ما أوردنا من حسن خاتمة العقد  
الوسيم . وحصلنا به إلى ما وعدنا<sup>(١٣)</sup> من الوفاء<sup>(١٤)</sup> ببيان معظم أحكام الظروف

زمانا ولا مكانا، ولكنها لما كانت تفسر بقولك : على أي حال . . . سميت ظرفا، لأنها في تأويل الجار  
والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها مجازا. وابن مالك بهذا يتشيع للأخفش والسيرافي ضد سيبويه القائل  
بظرفية كيف في الكتاب ٢٦٧/٣ ، ٣٨٥ ، فهو يشبه حال بن مالك بحال الرضى في مخالفة سيبويه .

- (١) قال في المغنى ٢٧٢ : وهو حسن .
- (٢) لأن تقديرها عند سيبويه في أي حال ، أو على أي حال .
- (٣) أي بما لا يعد من الظروف على أي حال . فهي مؤولة بالجار والمجرور «على أي حال» .
- (٤) أي لكونها بمعنى الجار والمجرور .
- (٥) أي أن كيف عدت من الظروف لتقديرها بالجار والمجرور . وقد عرض القائل بذلك كل جار مع مجروره أن بعدا  
من الظروف .
- (٦) القائل : هو الجار والمجرور .
- (٧) وهو الاستفهام .
- (٨) أي كناية عن الكيف .
- (٩) ساقط من ص .
- (١٠) ساقط من س .
- (١١) في س : من .
- (١٢) في س : وحظنا به أعلى ما .
- (١٣) أي ينظر إلى قول القائل ، ولا ينظر إلى من القائل . (١٤) في ص : الوفي .

والتقسيم ، سائلين ذا الجلال من فضله أن يجعلنا ن المجلين في الخضوع لجلاله ،  
المصلين على واسطة عقد النبوة ، خاتم الرسالة وآله .

وكان الفراغ من تكميله ونقله إلى البياض وتحصيله في السدس الأول من النصف  
الثاني من اليوم الرابع عشر من الشهر الخامس من شهور سنة خمس وثلاثين ومائة  
وألف . ختمه [الله<sup>(١)</sup>] بخير ، وصلى الله [وسلم<sup>(٢)</sup>] على سيدنا محمد وآله ، [ولا حول  
ولا قوة إلا بالله<sup>(٣)</sup>] .

وختمت النسخة «س» ، بما يأتي :

قال في الأم ما لفظه : وكان الفراغ من رقمه في الساعة الخامسة من الظرف الأول  
من اليوم السادس من الثلث الأول من الشهر الثاني من العام الرابع من العشر  
التاسعة من المائة الثالثة من الألف الثانية من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل  
الصلاة والتسليم ، وعلى آله الغر

وكان الفراغ من رقم هذا العقد الوسيم على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى ربه جل  
وعلا علي بن محمد بن علي الشامي وفقه ربه ذو العلا ، في يوم الجمعة لعله من تسعة  
وعشرين خلت من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٨ . ختمه الله بخير ، وأفهمني معانيه  
آمين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد  
الأمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين . آمين .

---

( ١ ) في ص : ختمت ، وما بين المعقوفتين ساقط منها .

( ٢ ) ليس في : ص .

( ٣ ) ليست في : ص . وجاء فيها بعده : انتهى نقلا من الأم ، قال فيها : قوت على المصنف رحمه الله .

## المصادر والمراجع

- الأزهري، الشيخ خالد بن عبدالله (ت ٩٠٥هـ).
- شرح التصريح على التوضيح (القاهرة: دار احياء الكتب العربية، د. ت.).
- مقدمة الإعراب، تصحيح محمد شهاب (تونس: دار الكتب الشرقية، ط ٢: ١٣٧٣هـ).
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٢٨٢ - ٣٨٠هـ)
- تهذيب اللغة، ت: عبدالسلام هارون وآخرين (القاهرة: الدار المصرية للتأليف ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).
- الاسفرايني، عصام الدين (ت ٩٥١هـ)
- شرح الفريد، ت: فوزي ياسين (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ط ١: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
- الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ).
- شرح الأشموني «منهج السالك» (مصر: عيسى الحلبي، د. ت.).
- الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسن (ت ٣٥٦هـ).
- الأغاني (بيروت: دار الفكر، د. ت.).
- ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (٥١٣ - ٥٧٧هـ)
- الانصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محيي الدين (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، د. ت.).
- البيان في إعراب القرآن، ت: طه عبد الحميد (القاهرة: الهيئة المصرية ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).
- ابن الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم (٢٧١ - ٣٢٧هـ).
- شرح القصائد السبع، ت: عبدالسلام هارون (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).
- ابن برهان، عبدالواحد بن علي (ت ٤٥٦هـ).
- شرح اللمع، ت: فائز فارس (الكويت: المجلس الوطني للثقافة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤).
- البغدادى، اسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ).
- إيضاح المكنون، تصحيح محمد شرف الدين (بيروت: دار الفكر ١٤٠٢هـ/ ٩٨٢). هدية
- العارفين (بيروت: دار الفكر ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

- البغدادي، عبدالقادر عمر (١٠٣٠ - ١٠٩٣هـ).
- خزانة الأدب، ت: عبدالسلام هارون (القاهرة: دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م).
- البكري، أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز (٤٣٢ - ٤٨٧هـ).
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، ت: إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين (بيروت: دار الأمانة، ط ٣ : ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣).
- التفتزاني، سعد الدين (٧١٢ - ٧٩١هـ).
- المطول على التلخيص. (إستانبول: المطبعة العثمانية ٤ : ١٣هـ).
- الجامي، عبدالرحمن بن أحمد (٨١٧ - ٨٩٨هـ).
- الفوائد الضيائية، ت: أسامة الرفاعي (بغداد، مطبعة ادارة الأوقاف، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).
- الجرجاني، عبدالقاهر (ت ٤٧١هـ).
- المقتصد في شرح الإيضاح، ت: كاظم المرجان (عمّان؛ المطبعة الوطنية ١٩٨٢م).
- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد (٧٤٠ - ٨١٦هـ).
- حاشيته على الكشف (بيروت: دار المعرفة، د. ت).
- حاشية السيد على المطول (؟ مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ).
- ابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ).
- غاية النهاية في طبقات القراء، بعناية ج. برجستراسر (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).
- الجمحي، محمد بن سلام (١٣٩ - ٣٣١هـ).
- طبقات فحول الشعراء، ت: محمود شاكر (القاهرة: مطبعة المدني ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م).
- جميل بثينة، جميل بن معمر (ت ٨٢هـ).
- ديوانه، ت: فوزي عطوي (بيروت: دار صعب، ط ٣ : ١٩٨٠م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ).
- الخصائص، ت: محمد النجاشي (بيروت: دار الهدى، ط ٢، د. ت).
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (٥٧٠ - ٦٤٦هـ).
- الكافية في النحو، ت: طارق نجم (جدة: مكتبة دار الوفاء، ط ١ : ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م).
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (١٠٧٨هـ).
- كشف الظنون (بيروت: دار الفكر ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
- الحموي، ياقوت بن عبدالله (٦٢٦هـ).
- معجم الأدباء (بيروت، دار المأمون، د. ت).
- الحنبلي، عبدالحكي بن العماد (ت ١٠٨٩هـ).



- شذرات الذهب (بيروت : المكتب التجارى للطباعة د. ت).
- أبو حيان، محمد بن يوسف (٦٥٤ - ٧٤٥هـ).
- الانتشاف، ت : مصطفى الناس (القاهرة، مطبعة المدني ط ١ : ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).
- البحر المحيط (بيروت : دار الفكر ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).
- النهر الماد (بيروت : دار الفكر ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).
- ابن خلكان، أحمد بن محمد (٦٠٨ - ٦٨١هـ).
- وفيات الأعيان، ت : إحسان عباس (بيروت : دار صادر، د. ت).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ).
- ت : سنن أبي داود، ت : محمد محيي الدين ( دار احياء السنة النبوية، د. ت).
- الدسوقي، محمد أحمد بن عرفة (ت ١٢٣٠هـ).
- حاشية الدسوقي على شرح السعد (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي ١٩٣٧م) حاشية الدسوقي على المغني (القاهرة: مطبعة المشهد الحسيني ١٣٨٦هـ).
- الدماميني، محمد بن عمر (٧٦٣هـ - ٨٢٧هـ).
- تعليق الفرائد، ت : محمد المقددي، رسالة دكتوراه الأزهر ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م المنهل الصافي في شرح الوافي، مخطوط، (مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ١٣٢).
- الرصاص، أحمد بن محمد (٤).
- منهاج الطالب، ت : أحمد السالم (رسالة دكتوراه، جامعة الإمام بالرياض ١٤٠٧هـ).
- الرضى، محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ).
- شرح الكافية (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت).
- الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ).
- طبقات النحويين واللغويين، محمد أبو الفضل (القاهرة: دار المعارف، د. ت).
- الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السرى (٢٣٠ - ٣١١هـ).
- ما ينصرف وما لا ينصرف، ت : هدي قراعة (القاهرة : مطابع الأهرام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م).
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ).
- الجمل في النحو، ت : على توفيق الحمد (بيروت : دار الرسالة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- الزركلي خير الدين.
- الأعلام. (بيروت : دار العلم للملايين، ط ٥ : ١٩٨٠م).
- الزمخشري، محمود بن عمر (٤٦٧ - ٥٣٨هـ).
- الفائق في غريب الحديث، ت : محمد أبي الفضل، وعلي البجاوى (بيروت : دار المعرفة، ط ٢ د. ت).

- الكشاف (بيروت : دار المعرفة، د. ت. ).
- الملفصل (بيزن ؛ دار الجيل ١٣٢٣هـ).
- ابن السراج، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)
- الأصول في النحو، ت : عبد الحسين الفعلي (بيروت : مؤسسة الرسالة، ط ١ : ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- السلسلي، محمد بن عيسى (٧١٥ - ٧٧٠هـ).
- شفاء العليل في شرح التسهيل، ت : الشريف البركاتي (مكة المكرمة : الفيصلية ١٤٠٦هـ).
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢هـ).
- الأنساب، ت : عبدالرحمن اليباني وآخرين (بيروت : نشرة محمد دمج ١٤٠٠).
- السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله (٥٠٨ - ٥٥٨هـ).
- نتائج الفكر، ت : محمد البنا (القاهرة : دار النصر، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- سيبويه، أبو شر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ).
- الكتاب، ت : عبدالسلام هارون (القاهرة : الهيئة المصرية العامة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بين الكمال (٨٤٩-٩١١هـ).
- الأشياء والنظائر، ت : طه عبدالرؤوف (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م).
- بغية الوعاة، ت : محمد أبي الفضل (بيروت : دار الفكر ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).
- الفرائد الجديدة، ت : عبدالكريم المدرس (بغداد : مطبعة الارشاد ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).
- همع الهوامع، ت : عبدالعال مبكرم (الكويت : دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ / ١٩٧٥م).
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢هـ).
- أمالى : بن الشجري، (بيروت : دار المعرفة).
- الشنواني (ت ١٠١٩هـ).
- حاشية الشنواني على مقدمة الإعراب، تصحيح محمد شمام (تونس : دار الكتب الشرقية، ط ٢ : ١٣٧٣هـ).
- الشركاني، محمد بن علي (ت ١٣٥٠هـ).
- البدر الساطع بمحاسن من بعد القرن السابع. (القاهرة : مطبعة السعادة ط ١ : ١٣٤٨هـ).
- الصنعاني، محمد بن محمد بن يحيى.
- نيل الحسينين بأنساب من باليمن . . . (القاهرة المطبعة السلفية ومكتبتها، د. ت).
- أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي (ت ٣٥١هـ).

- مراتب النحويين، ت : محمد أبي الفضل (القاهرة: دار نهضة مصر: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م).
- العامري، لبيد بن ربيعة (ت ٤١هـ).
- شرح ديوان لبيد، ت : إحسان عباس (الكويت: مطبعة الحكومة ١٩٨٤م).
- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبدالله (ت ٧٦٩هـ).
- شرح ابن عقيل، ت : محمد محيي الدين (مصر: المكتبة التجارية ١٣٨١هـ / ١٩٦١).
- المساعد، ت : محمد بركات (دمشق: دار الفكر ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠).
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (٥٣٨ - ٦١٦هـ).
- التبيان في اعراب القرآن، ت على البجاوي (القاهرة: عيسى الحلبي، د.ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين، ت : عبدالرحمن العثيمين (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ).
- معان القرآن، ت : أحمد يوسف ومحمد النجار (القاهرة: الهيئة المصرية ١٩٨٠م).
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ).
- بصائر ذوي التمييز، ت : محمد النجار (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت).
- القاموس المحيط (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة، د.ت).
- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (٢١٣ - ٢٧٦هـ).
- الشعر والشعراء، ت : أحمد شاعر (?) ط ٣ (١٩٧٧م).
- المعاني الكبير (بيروت: دار الكتب العلمية ط ١ : ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م).
- القفطي، علي بن يوسف (٦٢٤هـ).
- إنباه الرواة، ت : محمد أبي الفضل (القاهرة: دار الفكر العربي ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- القيسي، أحمد بن عبدالقادر (٦٨٢هـ - ٧٤٩هـ).
- الدر اللقيط من البحر المحيط (بيروت: دار الفكر ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).
- كخالة، رضا.
- معجم المؤلفين (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- ابن ماجه، محمد بن يزيد (٢٠٩ - ٢٧٣هـ).
- سنن ابن ماجه، ت : محمد الأعظمي (الرياض: شركة الطباعة المحدودة، ط : ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).
- ابن مالك، محمد بن عبدالله (٦٠٠ - ٦٧٢هـ).
- تشهيل الفوائد، ت : محمد بركات (القاهرة دار الكاتب العربي ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨). شرح
- الكافية الشافية، ت : عبدالمنعم هريدي (دمشق: دار المأمون، د.ت).

- المبرد، محمد بن يزيد (٢١٠ - ٢٨٥هـ).
- المقتضب، ت : محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت : عالم الكتب، د. ت).
- المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٤٩هـ).
- توضيح المقاصد والمسالك، ت : عبد الرحمن سليمان (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م).
- المقرئ، أحمد بن محمد (ت ١٠٤١هـ).
- نفح الطيب، ت : محمد محيي الدين (القاهرة : مطبعة السعادة ١٣٦٩هـ).
- ابن منظور، محمد بن مكرم (٦٣٠ - ٧١١هـ).
- لسان العرب، (بيروت : دار صادر. مصورة، د. ت).
- الميداني، أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ).
- مجمع الأمثال، ت : محمد أبي الفضل (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م).
- النابغة الجعدي ت ٥٥٠هـ).
- شعر النابغة الجعدي (دمشق : المكتب الإسلامي، ط ١ : ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م).
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ).
- شرح القصائد التسع، ت : أحمد خطاب (بغداد : مطبعة الحكومة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م).
- ابن النديم، محمد بن إسحاق (٣٨٥هـ).
- الفهرست (بيروت : دار المعرفة، د. ت).
- الهروي، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ).
- غريب الحديث، ت : محمد خان (مصورة عن حيدر آباد ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م).
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (٧٠٨ - ٧٦١هـ).
- أوضح المسالك. تعليق محمد النجار (مصر : مطبعة الفجالة، د. ت).
- شرح قصيدة كعب بن زهير، ت : حسن أبو ناجي (دمشق : الوكالة العامة للتوزيع ١٤٠١هـ / ١٩٨١م).
- المغني، ت : مازن المبارك وعلي حمد الله (بيروت : دار الفكر، ط ٥ ١٩٧٩).
- ابن يعقوب المغربي، محمد بن محمد بن سليمان (١٠٣٧ - ١٠٩٤هـ).
- مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (القاهرة : مطبعة عيسى الحلبي ١٩٣٧).
- ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ).
- شرح المفصل (بيروت : عالم الكتب، د. ت).

بالتحقق الوسيعة في احكام الجوارح والحرور

والظرف وما لكل منهما من التفسير

نولانا العلامة المحقق النور ع صلاح

الدين صلاح بن الحسين الاخفش

رحمته الله محمد الابرار محم

المختار

الاطهر

صلى الله عليه وسلم

ص



العقود التي في حكم إجازة والخير  
والخير ما كان من التسمية للولاة



صحة (معون) من السعة

—









